

# حكم إمامة وأذان المُجاهر بالمعصية

تأليف  
عبد الرحمن بن سعد الشثري

[/http://www.saaaid.net](http://www.saaaid.net)

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله ربّ العالمين , والصلاة والسلام على نبينا  
محمد وعلى آله , ورضي الله عن أصحابه , ومن تبعهم  
بإحسان إلى يوم الدين , وبعد :

فقد اطلعْتُ على هذه الرسالة التي أَلَّفَهَا الأخ في الله  
فضيلة الشيخ/عبدالرحمن بن سعد الشثري , والتي بعنوان  
: ( حكم إمامة وأذان المُجاهر بالمعصية ) **فألفيتها**  
**مفيدة في بابها , والحاجة داعية إلى تأليفها ,**  
**جزى الله مؤلفها خيراً ونفع بها .**

**وإنني أطلب بدوري تعاوناً على البرِّ والتقوى**  
من أخي في الله معالي وزير الشئون الإسلامية والدعوة  
والأوقاف إعادة النظر في الذين لا تتوفر فيهم شروط  
صحة الإمامة والأذان , والتي ورد ذكرها في هذه الرسالة ,  
**وفي مقدّمة القوادح :** حلق اللحية , والإسبال , ومَنْ  
عُرِف بالكسل وإدامة التأخر من الأئمة , أو من يأخذ  
الراتب ويُنيب عنه من لا تُعرف عقيدته من الوافدين .

**ومما يجب : نصيحة الإخوة من الأئمة**  
**والمؤذنين به وتذكيرهم بحكمه :**

أنه لا يجوز للمسلم ولو كان عالماً يُحسن الإمامة  
والأذان لا يجوز له أن يطلب هذه الوظيفة من أجل  
الحصول على الراتب أو السكن , لأنها منصب شرعي  
شريف يُبتغى به وجه الله سبحانه والدار الآخرة , أمّا من  
طلبها لينال ما يترتّبُ عليها من الأجر عند الله ولو لم  
تحصل له إلا بطلب التعيين فيها وأخذ الراتب , فله ذلك ,  
**فإن كان محتاجاً للراتب والسكن فهو أحقُّ به , وإن لم**  
**يكن محتاجاً تصدّق به أو صرفه في حوائج المسجد وهو**  
**الأفضل , حتى يكون عمله خالصاً لله سبحانه وتعالى ,**  
**وهذا معنى ما قعده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه**  
**الله وغيره بقولهم في الإمام والمؤذن والنائب في الحج**  
**عن الغير : بجواز الأخذ لمن أراد بذلك الوصول إلى هذه**

الوظيفة الشريفة لينال أجرها وهو أهل لها , وتحريم من أخذ هذه الوظيفة من أجل أخذ الأجرة عليها .

**ومما تجدر الإشارة إليه :** أنَّ العامي المتقدِّم في السن ممن يلحنُ في الأذان , أو في القراءة في الصلاة , لا يُجدي معه التعليم ومحاولة تقويم الأخطاء التي يقع فيها مهما حاولتَ تصحيح أخطائه إلا أن يشاء الله تعالى , وقد جربنا ذلك كثيراً فلم يُجدِ شيئاً , وصدق من قال :

إِنَّ الغصونَ إذا عدَّلتها اعتدلت ولا تلينُ إذا كانت من الخشب

**وأكثر ما يُلاحظ** على عوام المؤذنين أنهم يلحنون لحناً يُحيل المعنى , ولا يصحُّ معه أذانهم في أربعة مواضع على اختلاف فيما بينهم :

**الأول والثاني :** في التكبير بجعلهم ألفاً ممدودةً في أوله كأنه يستفهم , ويجعلهم ألفاً ممدودة بعد الباء .

**والثالث :** في شهادة أن لا إله إلا الله بمدِّ همزة أشهد كأنه يستفهم .

**والرابع :** في لفظة ( رسول ) بنصبها وهي خبر أن مرفوع بالضممة , فلا تتم الشهادة بنصبها .

أسأل الله أن يهدينا جميعاً صراطه المستقيم , وأن ينفع بهذا المجهود , وصلى الله وسلم على رسوله نبينا محمد وآله وصحبه .

**قال ذلك وكتبه الفقير إلى الله**

**عبدالرحمن بن حماد العمر**

في 24/1/1426 هـ .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا  
 محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .  
 أما بعد : فقد اطلعْتُ على هذه الرسالة الموسومة :  
 ( حكم إمامة وأذان المُجاهر بالمعصية ) تأليف الشيخ  
 عبدالرحمن بن سعد الشثري ، وقد قرأتُ غالبها ،  
**فألفيتها رسالة مفيدة في بابها ، استعرض فيها**  
**المؤلف وفقه الله أقوال العلماء والأدلة في**  
**المسائل التي بحثها ، واجتهد في تحقيق**  
**المسائل والوصول إلى الصواب .**  
 لذا فإنني أرى أنها رسالة مفيدة في بابها للأئمة  
 والمؤذنين وغيرهم ، ويُرجى أن ينفع الله بها ،  
 فأرى أن نشرها فيه فائدة للأئمة والمؤذنين ،  
 وعموم المسلمين .  
 نفع الله بها وبارك في مؤلفها ، ونفع بكتاباتهِ  
 وبحوثهِ ، وجعلنا وإياه من أنصار الحق ودعاتهِ ،  
 وثبتنا على دينهِ إنه وليُّ ذلك والقادر عليه ، وصلى  
 الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم  
 بإحسان إلى يوم الدين .  
 والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كتبه

عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي

21/1/1426هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده , والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
 , نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم  
 التسليم .

**أما بعد :** لا يخفى على طلاب العلم مكانة الإمامة  
 والأذان , وما لهما من المنزلة العظيمة الشريفة , والتي  
 بهما يُوجَّه المسلمون إلى ما فيهِ صلاحهم في الدنيا  
 والآخرة , فالإمام والمؤذن محطُّ أنظار المسلمين في  
 حَيْهَتِهِمَا خاصة , ومحلُّ التأسّي والافتداء , يتأسَّى بهما أهل  
 الحيِّ في أعمالهما الظاهرة , لذا حضَّ الإسلام على أن  
 يُختار لهما أولوا الفضل والاستقامة ..

**إلا أنه في هذه السنوات الأخيرة : تصدَّى  
 للإمامة والأذان في بعض المساجد , مَنْ تظهر  
 عليهم بعض كبائر الذنوب : كإسبال الثياب , وحلق  
 اللحي , وبعض من يُجاهر بإصراره على بعض  
 صغائر الذنوب : كالمواظبة على تقصير اللحية ..  
 والإصرار على الصغائر يجعلها كبائر , لذلك رأيتُ  
 الكتابة عن ( حكم إمامة وأذان المُجاهر بالمعصية )  
 وذلك عبر المسائل التالية :**

**المسألة الأولى : أهمية اختيار العدول للإمامة  
 والأذان .**

**المسألة الثانية : تعريف المعصية , والمجاهرة  
 , والفسق في اللغة والاصطلاح .**

**المسألة الثالثة : حدُّ الكبائر والصغائر .**

**المسألة الرابعة : حكم الصلاة خلف الفاسق**

**من جهة الأعمال .**

**المسألة الخامسة : حكم الصلاة خلف الإمام**

**المُسبِل .**

- المسألة السادسة : حكم الصلاة خلف حالق اللحية , ومقصرها , وشارب الدخان ؟ .**
- المسألة السابعة : حكم أذان الفاسق من جهة الأعمال .**
- المسألة الثامنة : وقوع بعض المؤذنين في اللحن في أذانهم وإقامتهم .**
- المسألة التاسعة : حكم إمامة اللّحان .**
- المسألة العاشرة : حكم أخذ الرزق - الراتب - على الإمامة والأذان .**
- تنبيه : حول مُبالغة بعض الأئمة في استعمال مكبرات الصوت الخارجية وجهاز الصدى .**
- المسألة الحادية عشرة : لا يجوز إطلاق لفظ الفسق على الغير إلا بدليل , وبعد توفر الشروط , وانتفاء الموانع .**
- المسألة الثانية عشرة : أهم النتائج والتوصيات**

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد في القول والعمل , وأن يهدي ضال المسلمين , وأن يُذهب عنا وعنهم البأس , وأن يجزي شيخنا العلامة / عبدالرحمن بن حماد العمر , وشيخنا / عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي - الأستاذ المشارك بجامعة الإمام - وشيخنا / محمد بن ناصر السحبياني - عميد كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية سابقاً , والمدّرّس بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة النبوية - وشيخنا / إبراهيم بن محمد العسكر - رئيس محاكم محافظة الأفلاج - على توجيهاتهم وتصويباتهم , وأن يُشركهم في الأجر , إنَّ ربنا لسميع الدعاء .

## المسألة الأولى : وجوب تقديم الأكمل للإمامة والأذان

قال الإمام أحمد ت 241 هـ رحمه الله تعالى : ( **ومن الحقّ الواجب على المسلمين** : أن يُقدّموا خيارهم وأهل الدين والأفضل منهم , أهل العلم بالله الذين يخافون الله ويراقبونه ) (1) .

وقال الإمام السرخسي ت 490 هـ رحمه الله تعالى :  
**( والأصل فيه : أن مكانة الإمامة ميراث من النبي صلى الله عليه وسلم , فإنه أول من تقدّم للإمامة , فَيُختار لها مَنْ يكون أشبه به خلقاً وخلقاً , ثم هو مكان استنبط منه الخلافة , فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم لمّا أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يُصلي بالناس , قالت الصحابة رضي الله عنهم بعد موته صلى الله عليه وسلم : إنه اختار أبا بكر لأمر دينكم , فهو المُختار لأمر دنياكم , وإنما يختار لهذا المكان من هو أعظم في الناس )** (2) .

وقال الإمام الماوردي ت 450 هـ رحمه الله تعالى :  
**( ينبغي أن يتقدّم إلى الإمامة مَنْ جَمَعَ أوصافها , وهي خمسة : القراءة , والفقّه , والنسب , والسنّ , والهجرة , بعد صحّة الدين وحسن الاعتقاد , فَمَنْ جمعها وكملت فيه , فهو أحقّ بالإمامة ممّن أخلّ ببعضها , لأنّ الإمامة منزلة اتباع واقتداء , فاقتضى أن يكون**

( 1 ) رسالة الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الصلاة ص 14 .

( 2 ) المبسوط ج 1/40 للسرخسي ( حنفي ) .

متحمّلاً كامل الأوصاف المعتبرة فيها ، فإن لم تجتمع في واحد ، فأحقهم بالإمامة من اختصَّ بأفضلها (1) .  
وقال العلامة الشنقيطي ت 1393 هـ رحمه الله تعالى :  
 **( وَلَمَّا كَانَ - أي الأذان - بهذه المثابة كانت له آداب في حق المؤذنين ، منها : أن يكونوا من خيار الناس ، كما عند أبي داود : < لِيُؤذِّنَ لَكُمْ خِيَارَكُمْ ، وليؤمكم أقرؤكم > (2) ، وعليه حدّر صلى الله عليه وسلم من تولي الفسقة الأذان ، كما في حديث : < الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن > (3) المتقدم ، فإن فيه زيادة (4) عند البزار : قالوا يا رسول الله : < لقد تركتنا تتنافس في الأذان بعدك ،**

<sup>1</sup> ( ) الحاوي الكبير للماوردي ج 2/352 .  
<sup>2</sup> ( ) رواه الإمام أبو داود ت 275 هـ رحمه الله تعالى بلفظ : ( **قراؤكم** ) ج 590 ج 1/159 ، ب/ **من أحق بالإمامة** ، وابن ماجه ج 726 ج 1/240 ، ب/ **فضل الأذان وثواب المؤذنين** ، وضعفه الألباني ت 1420 هـ رحمه الله تعالى في ضعيف الجامع ج 4866 .  
<sup>3</sup> ( ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **< الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين >** رواه أبو داود ج 517 ج 1/143 ب/ **ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت** ، والترمذي ت 279 هـ ج 207 ج 1/402 ب/ **ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، وصححه الألباني في صحيح الجامع ج 2787 ، وصحيح سنن أبي داود ج 487 ج 1/105 .**  
<sup>4</sup> ( ) قال الحافظ ابن حجر ت 852 هـ : **< وقال إنما تعرف هذه الزيادة بأبي حمزة ، قال ابن القطان : أبو حمزة ثقة ، ولا عيب للإسناد إلا ما ذكر من الانقطاع >** تلخيص الحبير ج 1/207 ، وقال علي الهيثمي ت 807 هـ : **< رواه البزار ، ورجاله كلهم موثقون >** ( مجمع الزوائد ج 2/2 ) ، وقال يوسف ابن عبد البر ت 463 هـ : **< وهذه الزيادة لا تجيء إلا بهذا الإسناد ، وهو إسناد رجاله ثقات معروفون ، أبو حمزة السكري ، وعتاب بن زياد ، مروزيان ثقتان ، وسائر الإسناد يُستغنى عن ذكرهم لشهرتهم ، إلا أن أحمد بن حنبل ضعّف الحديث كله ، ويقال إنه لم يسمعه الأعمش من أبي صالح ، قال أحمد بن حنبل : رواه ابن فضيل عن الأعمش ، عن رجل ، ما أدري لهذا الحديث أصلاً ، ورواه ابن نمير عن الأعمش فقال : نبئت عن أبي صالح ، ولا أراني إلا قد سمعته منه >** التمهيد ج 19/225

فقال : إنه يكون بعدي - أو بعدكم - قوم سفلتهم مؤذنوهم ( ١ ) .

### المسألة الثانية : تعريف المعصية في اللغة المعصية :

( خلاف الطاعة , عصى العبد ربه إذا خالف أمره , وعصى فلان أميره يعصيه عصياً و عصياناً و معصية إذا لم يطعه فهو عاص وعصي ) ( ٢ ) .

### وشرعاً :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : ( المعصية هي مخالفة الأمر الشرعي ) ( ٣ ) .

### تعريف الفسق في اللغة :

( أصل الفسق : الخروج عن الاستقامة والجور , وبه سُمِّي العاصي فاسقاً ) ( ٤ ) .

<sup>1</sup> ( أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 8/126 للعلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي .

<sup>2</sup> ( لسان العرب ج 15/67 لابن منظور ت 711 هـ , ويُنظر : كتاب التعريفات للجرجاني ص 151 .

<sup>3</sup> ( مجموع الفتاوى ج 8/269 , ويُنظر : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص 533 للباقلاني ت 403 هـ , و الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار ج 1/255 للإمام العمراني ت 558 هـ رحمهم الله تعالى

<sup>4</sup> ( النهاية في غريب الحديث والأثر ج 3/446 لابن الأثير ت 606 هـ .



وَالظَّالِمِ (1)  
**وَالفاجر يُطَقُّ** (2) . (3)  
 (4) وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ( كلُّ شَيْءٍ نَسَبَهُ الله إلى غير أهل الإسلام من اسم ، مثل : خاسر ، ومسرف ، وظالم ، وفاسق ، فإنما يعني به الكفر ، وما نسبه إلى أهل الإسلام فإنما يعني به الذنب ) (4)

وقال الإمام ابن قدامة ت 620هـ رحمه الله تعالى : ( **الفسوق نوعان** : أحدهما من حيث الأعمال ، والثاني من جهة الاعتقاد ) (5)  
**وحدیثنا فی هذه الرسالة : عن الفسوق من جهة الأعمال .**

**تعريف الفسوق من جهة الأعمال اصطلاحاً :**  
 لقد خصَّص العرف الشرعي الفسوق : بالخروج عن طاعة الله تعالى ، بارتكاب الكبيرة ، أو الإصرار على الصغيرة (6) .

<sup>1</sup> ( ) يُنظر : مفردات ألفاظ القرآن ص 637 للراغب الأصفهاني ت 425هـ .

<sup>2</sup> ( ) الكليات ص 692-693 لأبي البقاء الكفوي ( حنفي ) .

<sup>3</sup> ( ) فتاوى ابن الصلاح ص 28 ضمن مجموعة الرسائل المنبرية ج 4 .

<sup>4</sup> ( ) تفسير الطبري ج 1/185 ، تفسير ابن كثير ج 1/67 ، الدر المنثور للسيوطي ج 1/105 ، فتح القدير للشوكاني ج 1/59 ، ويُنظر : تعظيم قدر الصلاة للمروزي ج 2/526 .

<sup>5</sup> ( ) المغني ج 14/148 لابن قدامة المقدسي ت 620هـ ( حنبلي ) ، ويُنظر : مدارج السالكين ج 1/276 لابن القيم ت 751هـ ( حنبلي ) ، المستوعب ج 2/330 للسامري ت 616هـ ( حنبلي ) ، البحر المحيط ج 6/156 لأبي حيان الأندلسي .

<sup>6</sup> ( ) يُنظر : روضة القضاة وطريق النجاة ج 1/205 للسمناني ت 499هـ ، الجامع لأحكام القرآن ج 1/263 ، شرح الرزقاني ت 1099هـ

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى : ( **وأما الفسق**  
**فيحصل بارتكاب الكبيرة , أو الإصرار على**  
**الصغيرة** ) <sup>(1)</sup> .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :  
( **الفسقُ : هو ارتكابُ الكبائرِ قصداً , أو الإصرارُ**  
**على الصغائرِ بغير تأويل** ) <sup>(2)</sup> .

وقال الألويسي رحمه الله تعالى : ( **الفسق شرعاً :**  
خروج العقلاء عن الطاعة , فيشمل الكفر ودونه من  
الكبيرة والصغيرة , **واختص في العرف والاستعمال**  
**بارتكاب الكبيرة** , فلا يُطلق على ارتكاب الآخرين إلا  
نادراً بقرينة ) <sup>(3)</sup> .

#### تعريف المجاهرة بالذنوب :

**جَهَرَ لَفَةً :** ( مصدرٌ قولهم : جَاهَرَ يُجَاهِرُ مُجَاهِرَةً , وهو  
مأخوذٌ من مَادَّة ( ج ه ر ) التي تدلُّ على إعلان الشيء  
وكشفه وعُلُوُّه , يُقَالُ : جَهَرْتُ بالكلام , أعلنتُ به , ورجلٌ  
جَهِيْرُ الصوتِ , أي : عاليُّه ) <sup>(4)</sup> .

**وشرعاً :** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعتُ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( **كلُّ أمي**  
**مُعَافَى إلا المجاهرين , وإنَّ من المجاهرة أنْ**  
**يَعْمَل الرجلُ بالليل عَمَلًا , ثمَّ يُصْبِح وقد ستره**  
**الله عليه , فيقولُ : يا فلانُ عملتُ البارحة كذا**

على مختصر خليل ج 8/90 ( **مالكي** ) , الشرح الكبير على مختصر  
خليل للدردير ت 1201 هـ مع حاشية الدسوقي ج 4/330 ( **مالكي** ) ,  
تفسير النسفي ج 3/351 , فتح المغيث ج 1/270 للسخاوي , الشرح  
الممتع ج 4/103-105 لابن عثيمين ت 1421 هـ ( **حنبلي** ) , **ويُنظر :**  
الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي لفوفانا آدم ج 1/30 .

<sup>(1)</sup> ( فتاوى النووي ص 261 .

<sup>(2)</sup> ( مجموع الفتاوى ج 32/135 .

<sup>(3)</sup> ( تفسير الألويسي ج 1/210 .

<sup>(4)</sup> ( مقاييس اللغة ج 1/487 لابن فارس .

**وكذا ، وقد بات يستره ربُّهُ ، ويُصبح يكشف ستر الله عنه (1) .**

قال الشيخ محمد بن عثيمين ت 1421 هـ رحمه الله تعالى : ( **والمجاهرون** : هم الذين يُجاهرون بمعصية الله عزَّ وجلَّ ، وهم ينقسمون إلى قسمين : الأول : أن يعمل المعصية وهو مجاهرٌ بها ، فيعملها أمام الناس ، وهم ينظرون إليه ، هذا لا شك أنه غيرُ معافى ، وهو من المجاهرين ، لأنه جرَّ على نفسه الويل ، وجرَّه على غيره أيضاً ... وأما جرُّه على غيره ، فلأنَّ الناسَ إذا رأوه قد عملَ المعصية هانت في نفوسهم ، وفعلوا مثله ، وصارَ والعياذ بالله من الأئمة الذين يدعون إلى النار ، كما قال الله تعالى عن آل فرعون : ﴿ عَلَيْهِ سَلَامٌ ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم : ( **من سنَّ في الإسلام سنة سيئة فعله وزرها ، ووزرُ من عمل بها إلى يوم القيامة (2) ، فهذا نوعٌ من المجاهرة ، ولم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم لأنه واضحٌ .. (3) .** )

وقال النووي : ( **الذي يُجاهر بالمعصية يكونُ من جملة المُجان ، والمجانُ مذمومةٌ شرعاً وعرفاً ، فيكون الذي يُظهرُ المعصية قد ارتكبَ محذورين : إظهارَ المعصية ، وتلبُّسَهُ بفعل المُجان (4) .** )  
**والإمام أو المؤذن** : الذي يُجاهر بحلق لحيته ، أو قصها دون القبضة ، أو إسبال ثوبه ، قد خلع جلاباب الحياء ،

(1) رواه البخاري ح 5721 ب/ستر المؤمن على نفسه ، ومسلم ح 2990 ب/النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه .

(2) رواه مسلم بلفظ : ( **ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء** ) ح 1017 ب/من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة .

(3) شرح رياض الصالحين لابن عثيمين ج 18-5/16 .

(4) فتح الباري لابن حجر ج 10/502 .

لقوله صلى الله عليه وسلم : ( **إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ** )<sup>(1)</sup>

( **وَهَا هُنَا أَمْرٌ مَهْمٌ لَا بَدَّ مِنْ التَّنْوِيهِ بِهِ : وَهُوَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَمَّا كَانَ شُعْبًا مَتَعَدِّدَةً كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ فِي حَدِيثِ شُعْبِ الْإِيمَانِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ ، أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُهَا : قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا : إِطَاعَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ )** <sup>(2)</sup> فَإِنَّ مَا يُقَابَلُهُ وَيُضَادُّهُ كَذَلِكَ ، فَالْكَفْرُ شُعْبٌ وَمِرَاتِبٌ ، فَمِنْهُ مَا يُخْرَجُ مِنَ الْمَلَّةِ ، وَمِنْهُ كَفْرٌ دُونَ كَفْرٍ ، وَكَذَا النِّفَاقُ ، وَالشِّرْكَ ، وَالْفَسْقُ ، وَالظُّلْمُ ، وَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ تَمَيِّزُهُ بِهِ أَهْلُ السَّنَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ الْوَعِيدِيَّةِ وَالْمَرْجئةِ ) <sup>(3)</sup> .

### المسألة الثالثة : حدُّ الكبائر والصغائر

لقد قسّم جمهور أهل العلم رحمهم الله تعالى :  
المعاصي إلى كبائر وصغائر <sup>(4)</sup> .

<sup>(1)</sup> ( رواه البخاري ح 5769 ب/إذا لم تستح فاصنع ما شئت .  
<sup>(2)</sup> ( رواه البخاري ك/الإيمان ح 9 ، ومسلم واللفظ له ، ك/الإيمان ح 35 ب/بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها ، وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان .

<sup>(3)</sup> ( الفسق معناه وأقسامه للشيخ/عبدالعزیز العبد اللطيف ص 14 ،  
وینظر : کتاب الصلاة للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ص 53-58 .  
<sup>(4)</sup> ( ینظر : مقالات الإسلامیین ج 1/231 للأشعري ت 330 هـ ، إحياء علوم الدين ج 4/15 للغزالي ، شرح صحيح مسلم ج 2/112 للنووي ت 676 هـ ( شافعي ) ، العزیز شرح الوجیز ج 13/6 للرافعي الشافعي ت 623 هـ ، شرح الكوكب المنیر ج 2/388 لابن النجار ت 972 هـ )



## والإصرار على الصغائر يُصَيِّرُهَا كَبَائِرَ , إِذْ لَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْإِصْرَارِ , وَلَا كَبِيرَةٌ مَعَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ (1) .

**وحقيقة الإصرار :** الإقدام على الذنب مع العزم على معاودته , ثمَّ تَكَرَّره بناءً على هذا العزم السابق (2) , قال الله تعالى :

**فَمَنْ قَارَفَ كَبِيرَةً وَلَوْ وَاحِدَةً كَأَسْبَابِ الثِّيَابِ خِيَلَاءَ ,  
أَوْ حَلَقَ اللَّحِيَةَ (3) , أَوْ أَصْرَّ عَلَى صَغِيرَةٍ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ  
كَتَقْصِيرِ اللَّحِيَةِ دُونَ الْقَبِيْضَةِ , أَوْ عَلَى صَغَائِرٍ مُخْتَلِفَةٍ ,  
فَسَقَّ وَسَقَطَتْ عَدَالَتُهُ (4) .**

قال النووي رحمه الله تعالى : ( **وأما الفسق :**  
**فيحصل بارتكاب الكبيرة , أو الإصرار على  
الصغيرة (5) .**

وقال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله تعالى : ( **وقد  
نصَّ العلماء على أنَّ الإصرار على الصغيرة يجعلها  
كبيرة .. وحينئذ فالمصرُّ على الصغيرة يُحْكَمُ  
بفسقه (6) .**

<sup>1</sup> ( ) يُنظر : بدائع الصنائع ج 6/270 , الاعتصام ج 2/551 للشاطبي ت 790 هـ , إحياء علوم الدين ج 4/29 للغزالي , مدارج السالكين ج 1/246 , البحر المحيط ج 6/155 , فتح الباري ج 12/183 , تنبيه الغافلين ص 123 لابن النحاس .

<sup>2</sup> ( ) يُنظر : الفروق للقرافي ج 4/67-68 .

<sup>3</sup> ( ) قال سماحة الشيخ / محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى : ( **من  
حلق لحيته بعد العلم بالحكم , مُصْرّاً على ذلك : ففعله كبيرة (**  
مجموع فتاوى سماحته 286 ج 2/52-56 .

<sup>4</sup> ( ) يُنظر : المبسوط ج 16/121 , فتح القدير ج 7/412 , روضة الطالبين ج 11/225 للنووي , مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ج 4/437 للشربيني ت 977 هـ ( **شافعي** ) , شرح الزركشي على الخرقى ج 7/331 , الكفاية في علم الرواية ص 102 للخطيب البغدادي ت 463 هـ .

<sup>5</sup> ( ) فتاوى النووي ص 261 .

<sup>6</sup> ( ) مجموع فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين , السؤال 998 ج 15/138 .

ولذلك عرّف أبو الخطاب الحنبلي العدل بأنه : ( من لم يأت بكبيرة , ولم يُداوم على صغيرة )<sup>(1)</sup> .  
فالفاسق هنا : هو المسلم المرتكب للكبيرة ,  
أو المصّر على الصغيرة<sup>(2)</sup> .

### المسألة الرابعة

**حكم الصلاة خلف الفاسق , أي من جهة الأعمال ؟ .**  
**لقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على**  
**كراهة إمامة الفاسق<sup>(3)</sup> .**

<sup>1</sup> ( ) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب ج 3/108 , ويُنظر : بدائع الصنائع ج 6/269 للكاساني ت 587هـ ( حنفي ) , المقدمات الممهّدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية .. لابن رشد الجد ت 520هـ ج 2/285 , الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي ج 17/149 للماوردي ت 450هـ ( شافعي ) , الكافي ج 6/195 , المحلي ج 9/393 , المنتقى من فتاوى الشيخ صالح بن فوزان الفوزان س 221 .

<sup>2</sup> ( ) يُنظر : مناهج العقول للبدخشي ج 2/243 , شرح عضد الدين على مختصر ابن الحاجب ج 2/62 , الإحكام في أصول الأحكام ج 2/105 للآمدي ت 631هـ , الكليات للكفوي ص 674 .

<sup>3</sup> ( ) يُنظر : بداية المبتدي للمرغيناني ت 593هـ ج 1/57 ( حنفي ) , بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج 1/156 للكاساني ت 587هـ ( حنفي ) , المختار مع الاختيار ج 1/58 لابن مودود الموصلي الحنفي ,

قال شيخ الإسلام : ( الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق , لكن اختلفوا في صحتها ) (1) .

ومن أسباب ذلك :

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :  
**( فإن كان مظهراً للفجور والبدع يجب الإنكار عليه , ونهيه عن ذلك , وأقل مراتب الإنكار هجره )** (2)  
**لينتهي عن فجوره وبدعته )** (3) .  
 وقال ابن عابدين رحمه الله تعالى : **( إن في تقديمه للإمامة تعظيمة , وقد وجب علينا إهانتها )** (4) .  
 وقال الطحاوي ت 1231 هـ رحمه الله تعالى : **( فتجب إهانتها شرعاً , فلا يُعظم بتقديمه للإمامة )** (5) .  
 وقد ذهب الإمام مالك ت 179 هـ رحمه الله تعالى في رواية (6) , والإمام أحمد في رواية عليها أكثر أصحابه ,

التمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص 148 لصالح الأزهري ( مالكي ) , نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج 2/174 للرملي ت 1004 هـ ( شافعي ) , المجموع شرح المذهب ج 4/150 للنووي , الفروع ج 2/12 لابن مفلح الحنبلي ت 762 هـ ( حنبلي ) , المحلى بالآثار ج 4/212 لابن حزم الظاهري ت 456 هـ , نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ج 3/164 للشوكاني ت 1250 هـ .

(1) الفتاوى الكبرى ج 1/129 , مجموع الفتاوى ج 23/351-352 .

(2) قال شيخنا عبدالعزيز الراجحي حفظه الله تعالى : < هجره بترك الصلاة خلفه > .

(3) مجموع الفتاوى ج 23/341-344 .

(4) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج 2/299 لابن عابدين ت 1252 هـ ( حنفي ) .

(5) حاشية الطحاوي ج 1/204 .

(6) يُنظر : المنتقى شرح الموطأ ج 1/236 للبايجي ت 494 هـ )

**مالكي** ) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ج 1/194-195 لابن نجم بن شاس ت 616 هـ , حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج 1/327 لابن عرفة الدسوقي ت 1230 هـ ( مالكي ) , واعتمده الثعلبي ت 362 هـ في التلقين في الفقه المالكي ج 1/116 .

وهي المذهب عند الحنابلة <sup>(1)</sup> : إلى عدم صحة الصلاة خلف الفاسق في غير الجمعة والعيدين .

بل قال بعض المالكية بوجوب إعادتها إن بقي وقتها , فإن خرج الوقت استُحِبَّ القضاء ؟ .

قال ابن العربي : ( .. ثم كان من الناس من إذا صلى معهم تقية أعادوا الصلاة لله , ومنهم من كان يجعلها صلاته , وبوجوب الإعادة أقول , فلا ينبغي لأحد أن يترك الصلاة مع من لا يرضى من الأئمة , ولكن يُعيد سراً في نفسه .. ) <sup>(2)</sup> .

قال الشيخ خليل ت 769هـ رحمه الله تعالى :  
( وبطلت ( الصلاة ) باقتداء بمن كان كافراً وفاسقاً بجارحة ) <sup>(3)</sup> .

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى : ( النصوصُ عن أحمد تدلُّ على أنه لا يُصلى خلف الفاسق , وعنه رواية أخرى ) <sup>(4)</sup> .

وقال المرداوي رحمه الله تعالى : ( أمَّا الفاسق ففيه روايتان : إحداهما لا تصحُّ , وهو المذهبُ , سواءً كان فسقه من جهة الاعتقاد أو من جهة الأفعال من حيث الجملة , وعليه أكثر الأصحاب , قال ابن الزَّاعُونِي : هي اختيار المشايخ , قال الزركشي : هي

<sup>1</sup> ( يُنظر : مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص 42 ( حنبلي ) , المغني لابن قدامة ج 1/448 , المغني مع الشرح الكبير ج 2/25 , الفروع لابن مفلح ج 2/12 , الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج 2/252 للمرداوي ت 885هـ ( حنبلي ) , الإقناع لطالب الانتفاع ج 1/256 للحجاوي ت 968هـ ( حنبلي ) , منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ج 1/299 لابن النجار ( حنبلي ) , الروض المربع ج 1/248 , تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ج 2/15 لابن عبدالهادي ت 744هـ ( حنبلي ) .

<sup>2</sup> ( أحكام القرآن لابن العربي ج 4/147 , ويُنظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ت 671هـ ج 16/312-313 .

<sup>3</sup> ( مختصر خليل ص 40 ( مالكي ) .

<sup>4</sup> ( المغني ج 1/448 ( حنبلي ) .

**المشهوره** , واختيارُ ابن أبي موسى , والقاضي ,  
والشيرازي , وجماعة , قال في المذهب , ومسبوك  
الذهب , والرعايتين , والحاوي الصغير , ومجمع البحرين :  
**لا يصح في أصح الروايتين** , قال في الحاوي الكبير :  
**هي الصحيحة من المذهب** , قال ابن هبيرة : **هي  
الأشهر** , قال الناظم : **هي الأولى , ونصرها أبو  
الخطاب** , والشريف أبو جعفر , واختارها أبو بكر , والمجد  
, وغيرهم , **وجزم به** ابن عقيل في التذكرة , وغيره , قال  
في الوجيز : **ولا تصح إمامة الفاسق , وهو المشهور**  
, وقدمه في الفروع , والمستوعب , وغيرهما , قال الشيخ  
تقي الدين : **لا تصح خلف أهل الأهواء والبدع  
والفسقة مع القدرة** , والرواية الثانية : **تصح وتكره** ,  
وعنه : **تصح في النفل** , جزم به جماعة , قال ابن تميم  
: **ويصح النفل خلف الفاسق , رواية واحدة** , قاله  
بعض الأصحاب , والظاهر : أن مراده المجد , فإنه قال  
ذلك , وعنه : **لا تصح خلف فاسق بالاعتقاد بحال , فعلى  
المذهب : يلزم من صلى خلفه الإعادة , سواء  
علم بفسقه وقت الصلاة أو بعدها , وسواء كان  
فسقه ظاهراً أو لا , وهذا الصحيح من المذهب** ,  
قدمه في الفروع , والزرکشي , وابن تميم , ومجمع  
البحرين , ونص عليه في رواية صالح , والأثرم , وهو ظاهر  
كلامه في الكافي , وقال ابن عقيل : **لا إعادة إذا جهل  
حاله مطلقاً , كالحدث , والنجاسة** , وفرق بينهما في  
مجمع البحرين : بأن الفاسق يعلم بالمانع , بخلاف المحدث  
الناسي , إذ لو علم , لم تصح خلفه بحال , وقيل : **إن كان  
فسقه ظاهراً , أعاد , وإلا فلا , للعدر , وصححه  
المصنف** , والمجد , وجزم به الخرقى , والوجيز , وقال في  
الرعاية : **الأصح أن يُعيد خلف المعلن** , وفي غيره  
روايتان , وقيل : **إن علم لماً سلم , فوجهان , وإن  
علم قبله , فروايتان** , قال في المحرر , والفائق :

**وإن ائتمَّ بفاسقٍ من يَعْلَمُ فسقَه فعلى روايتين ..** (1)

وقال الشيخ : مرعي بن يوسف الحنبلي ت 1033 هـ : ( **ولا تصحُّ إمامة الفاسق إلا في جمعة وعيد ، تَعَدَّرَا خلف غيره** ) (2)

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله تعالى : ( **فلا تجوز إمامة فاسق ، واستدل عليه بعض العلماء بقوله تعالى : ﴿مَنْ جَاءَكَ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاسِقِينَ إِلاَّ أَنْ يَحْضُرُوا مِنْكُمْ فِي الْغَائِبَاتِ لَوْ أَنَّ الْأَعْرَابَ لَدَخُوا بِكُمْ غُفْرَانًا لَآتَيْنَاكُمْ مِنْكُمْ فِي الْغَائِبَاتِ لَوْ أَنَّ الْأَعْرَابَ لَدَخُوا بِكُمْ غُفْرَانًا لَآتَيْنَاكُمْ مِنْكُمْ فِي الْغَائِبَاتِ** ) (3)

وقال الرازي ت 604 هـ : ( **فثبت بدلالة الآية : **بُطْلان إمامة الفاسق** ) (4)**

**وكره إمامته الشافعي** ت 204 هـ رحمه الله تعالى ، حيث قال : ( **وكذلك أكره إمامة الفاسق والمظهر البدع ، ومن صلى خلف واحد منهم أجزأته صلاته ، ولم تكن عليه إعادة إذا أقام الصلاة** ) (5) .  
وقال ابن رشد الحفيد ت 595 هـ :

( **اختلافهم في ( المسألة الثالثة ) : **اختلفوا في****

**إمامة الفاسق : فردّها قوم بإطلاق ، وأجازها قوم بإطلاق ، وفرّق قوم بين أن يكون فسقه مقطوعاً به أو غير مقطوع به ، فقالوا : إن كان فسقه مقطوعاً به أعاد الصلاة المصلي وراءه أبداً ، وإن كان مظنوناً استُحبت له الإعادة في الوقت ، وهذا الذي اختاره الأبهري تأولاً على المذهب ، ومنهم من فرّق بين أن يكون فسقه بتأويل أو يكون بغير تأويل ، مثل الذي يشرب النبيذ ويتأول أقوال**

<sup>1</sup> ( ) الإنصاف ج 4/354-456 ت/الشيخ عبدالله التركي ( ضمن

مجموعه المُبارك : المقنع ، الشرح الكبير ، الإنصاف ) .

<sup>2</sup> ( ) دليل الطالب لنيل المطالب على مذهب الإمام المجلِّد أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ص 55 ( **حنبلي** ) .

<sup>3</sup> ( ) أضواء البيان ج 1/28 .

<sup>4</sup> ( ) التفسير الكبير ج 4/40 للرازي ( **شافعي** ) .

<sup>5</sup> ( ) الأم ج 1/166 .

أهل العراق ، فأجازوا الصلاة وراء المتأول ولم يجزوها وراء غير المتأول ، **وسبب اختلافهم في هذا** : أنه شيء مسكوت عنه في الشرع ، والقياس فيه متعارض ، فمن رأى أن الفاسق لما كان لا يبطل صحة الصلاة ( ولم يكن من يحتاج المأموم إمامه إلا صحة صلاته فقط )<sup>(1)</sup> ، على قول من يرى أن الإمام يحمل عن المأموم ، أجاز إمامة الفاسق ، ومن قاس الإمامة على الشهادة ، واتهم الفاسق أن يكون يُصلي صلاة فاسدة ، كما يُتهم في الشهادة أن يكذب لم يُجز إمامته ، ولذلك فرق قوم بين أن يكون فسقه بتأويل أو بغير تأويل ، وإلى قريب من هذا يرجع من فرق بين أن يكون فسقه مقطوعاً به أو غير مقطوع به ، لأنه إذا كان مقطوعاً به فكأنه غير معذور في تأويله .. )<sup>(2)</sup> .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :  
**( فإن الصلاة خلف الفاسق منهي عنها نهى تحريم عند بعض العلماء ، ونهى تنزيه عند بعضهم ، وقد جاء في الحديث : ( لا يؤمن فاجر مؤمناً ، إلا أن يقهره بسوط أو عصا )<sup>(3)</sup> ، ولا يجوز تولية الفاسق مع إمكان تولية البر ، والله أعلم .**  
**فصل : وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع ، وخلف أهل الفجور : ففيه نزاع مشهور ، وتفصيل ليس هذا موضع بسطه ، لكن أوسط الأقوال في هؤلاء :**

<sup>1</sup> ( ) قال شيخنا محمد بن ناصر السحيباني وفقه الله تعالى : لعل صحة العبارة : ( ولم يكن المأموم يحتاج من إمامه إلا صحة صلاته فقط ) .

<sup>2</sup> ( ) بداية المجتهد ج 1/273-274 ( مالكي ) .

<sup>3</sup> ( ) رواه ابن ماجه رحمه الله تعالى بلفظ : ( .. ألا لا تؤمن امرأة رجلاً ، ولا يؤمن أعرابي مهاجراً ، ولا يؤمن فاجر مؤمناً ، إلا أن يقهره بسوطان ، يخاف سيفه وسوطه ) ح 1081 ب/فرض الجمعة ، وضعفه الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن ابن ماجه ح 224 ص 80 ، وضعيف الجامع ح 6386 .

أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره .. (1)

وقال الإمام النووي : ( قال أصحابنا : الصلاة وراء الفاسق صحيحة ، ليست محرمةً ، لكنها مكروهة .. نصّ الشافعي في المختصر : على كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ، فإن فعلها صحّت (2)

قال الرملي رحمه الله تعالى : ( فصلٌ : قوله يُقدّم العدل على الفاسق ، قال الماوردي : لا يجوز لأحد من أولياء الأمور أن يُنصب إماماً فاسقاً للصلاة ، وإن صحّحنا الصلاة خلف الفاسق ، أي : لأنّ إمامة الفاسق مكروهة ، وولي الأمر مأمور بمراعاة المصلحة ، وليس من المصلحة أن يُوقع الناس في صلاة مكروهة .. (3)

وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى : ( الفاسق من جاهر بالمعاصي ، أما صحة الصلاة خلفه ففيها الخلاف المشهور ، قيل : إنه كالكافر لا تصح خلفه ، وقيل تصح . والراجح عند العلماء والأدلة أنها تصح ، لكنها ناقصة بكل حال ، فينبغي العدول عنه إذا كانت صلاة فيها تعدد ، أو الجمعة إذا كان فيها تعدد ، وإلا صلى خلفه ولو مع فسقه ، لأن الأمر دائرٌ بين فعلها خلف فاسق ، وترك الجماعة فيه الوعيد الشديد ، فصلاة ناقصة ، ساقط بها الفرض ، خير من صلاة لا تصح بحال ، لكن كونه يُقدّم ، أو :

(1) مجموع الفتاوى ج 341/23-344 .

(2) المجموع شرح المذهب ج 4/253 .

(3) حاشية الرملي ج 1/219 .

لا؟ هذا معلومٌ في النصوص أنه لا يُقدَّم ، بل يجبُ عزله  
(1) **ولا كرامة ، ويحرم ابتداءً ترتيبه** (2) .

وقال ابن الهمام : **( ولو صَلَّى خلف فاسقٍ أو  
مبتدعٍ أحرزَ ثوابَ الجماعة ، لكن لا يحرزُ ثواب  
المصلِّي خلف تقي )** (3) .

وقال فضيلة شيخنا صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله  
تعالى : **( فيحرمُ على المسئولين تنصيب الفاسق  
إماماً للصلوات ، لأنهم مأمورون بمراعاة المصالح ، فلا  
يجوز لهم أن يُوقعوا الناس في صلاةٍ مكروهة ، بل  
قد اختلف العلماء في صحة الصلاة خلف الفاسق ، وما  
كان كذلك ، وجب تجنب الناس من الوقوع فيه )**  
(4)

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى :  
( الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق ...  
ولم يتنازعوا : أنه لا ينبغي توليته ) (5)  
وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى : **( ومن  
ذلك : أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتَّبُ إماماً  
للمسلمين ، فإنه يستحق التعزيز حتى يتوب .. )**  
(6)

**وأما الجمعة والعيدان :**

فقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز إقامتها  
خلف كل إمام (7) ، **برراً كان أم فاسقاً ، إلا ما رُوي  
عن الإمام مالك : أنه يُعيد من صَلَّى الجمعة وراء القَدري**

<sup>1</sup> ( ) علق شيخنا محمد بن ناصر السحيباني حفظه الله تعالى بقوله : ( )  
**أي : الإمام الذي طرأ عليه الفسق )** .

<sup>2</sup> ( ) مجموع فتاوى سماحته 678 ج 2/293 .

<sup>3</sup> ( ) شرح فتح القدير ج 1/350 .

<sup>4</sup> ( ) الملخص الفقهي ج 1/153 ب/في من لا تصح إمامته في  
الصلاة .

<sup>5</sup> ( ) الفتاوى ج 23/358 .

<sup>6</sup> ( ) شرح العقيدة الطحاوية ص 531-533 ، ويُنظر : مجموع فتاوى  
سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله تعالى ج 4/264-266 .

ظهراً<sup>(1)</sup> , وجاء في اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : ( **وصلاة الجمعة خلفه**<sup>(2)</sup> ) وخلف من وُلِّيَ , **جائزة إمامته ركعتين , من أعادهما فهو مبتدعٌ ,** تاركٌ للآثار , مخالفٌ للسنة .. )<sup>(3)</sup> .  
وقال ابن الهُمَام : ( **لا ينبغي أن يُقتدى بالفاسق إلا في الجمعة , لأنَّ في غيرها يجدُ إماماً غيره** )<sup>(4)</sup>

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : ( ولهذا قالوا في **العقائد : إنه يُصلي الجمعة والعيد خلف كل إمام , برّاً كان أو فاجراً , وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمامٌ واحد , فإنها تُصلى خلفه الجماعات ,**

<sup>7</sup> ( ) **والمراد بذلك :** الإمام الحاكم أو الأمير إذا خشى فتنته , ولم يستطع أن يُصلي خلف غيره من العدول بدون أذى , لفعل الصحابة رضي الله عنهم , حيث صلوا خلف أئمة الجور كالحجاج ومروان وغيرهما , قال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى : ( **وفعلُ الصحابة محمولٌ على أنهم خافوا الضرر بترك الصلاة معهم , فقد رَوَيْنَا عن عطاء , وسعيد بن جبير : أنهما كانا في المسجد , والحجاج يخطبُ , فصليا بالإيماء , وإنما فعلا ذلك لخوفهما على أنفسهما إن صليا على وجه يعلمُ بهما** ) المغني ج 3/21 .  
<sup>1</sup> ( ) **يُنظر :** المدونة الكبرى ج 1/177 .  
<sup>2</sup> ( ) ( **أي : خلف إمام المسلمين** ) قاله الشيخ/عبدالعزیز بن محمد آل عبداللطيف في مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة ص 14 .

ومما قاله سهل بن عبدالله التستري رحمه الله تعالى في اعتقاده : ( **ولا يترك الجماعة خلف كلِّ والٍ جائرٍ أو عدلٍ** ) أخرجه اللاكائي ج 1/183 , **كما قرَّر ذلك أبو الحسن الأشعري** في كتابه الإبانة ص 71 , **وابن بطة** في كتابه الإبانة الصغرى ص 278 , **والبربهاري** في كتابه شرح السنة ص 29 , **وقوام السنة الأصفهاني** في كتابه الحجة في بيان المحجة ج 2/477 رحمهم الله تعالى .  
<sup>3</sup> ( ) أخرجه اللاكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج 1/161 , **ويُنظر :** المغني ج 3/22 , وطبقات الحنابلة ج 1/241 لأبي يعلى , وشرح العقيدة الطحاوية ص 420 لابن أبي العز , **ويُنظر :** اعتقاد علي بن المديني في أصول السنة للاكائي ج 1/168 .  
<sup>4</sup> ( ) شرح فتح القدير ج 1/350 .

فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده , وإن كان الإمام فاسقاً , هذا مذهب جماهير العلماء : أحمد بن حنبل والشافعي وغيرهما ( 1 ) .

### المسألة الخامسة

**حكم الصلاة خلف الإمام المُسبِل ؟**

الإسبال في اللغة : قال ابن منظور : ( أسبل إزاره : أي أرخاه ) ( 2 ) .

وفي الاصطلاح : ( إرخاء الرجل لباسه , وإرساله , ثوباً كان , أو إزاراً , أو قميصاً , أو عباءةً , أو سراويل , بحيث يتجاوز الحدَّ المقدَّر في نصوص الشارع , وهو الكعبان ) ( 3 ) .  
**حكم تغطية الكعبين :**

مكروه ( 4 ) لحديث حذيفة رضي الله عنه قال : ( أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسفل عضلة ساقه - أو ساقه - فقال : هذا موضع الإزار , فإن أبيت فأسفل

<sup>1</sup> ( ) مجموع الفتاوى ج 23/353 .

<sup>2</sup> ( ) لسان العرب ج 6/163 , ويُنظر : مختار الصحاح للرازي ص 284 ( حنفي ) , وغريب الحديث لأبي عبيدة ج 3/482 , والنهاية في غريب الحديث ج 2/339 .

<sup>3</sup> ( ) لباس الرجل , أحكامه وضوابطه , للشيخ ناصر بن محمد الغامدي ج 1/702 .

<sup>4</sup> ( ) يُنظر : حدُّ الثوب والأزرّة وتحريم الإسبال ولباس الشهرة للشيخ/بكر بن عبدالله أبو زيد ص 16 .

**، فإن أبيت فأسفل ، فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين (1)**  
**وإسبال الثياب : منهي عنه مُطلقاً في حق الرجال ، وهذا بإجماع المسلمين (2)**  
**وهو كبيرة من كبائر الذنوب ، إن كان الإسبال للخِيلاء والعُجب والكِبْر ، وهذا قول جمهور الفقهاء (3)**  
**أو لغير الخِيلاء ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ، واختاره القاضي عياض ، وابن العربي من المالكية ت 543هـ ، وإليه مال الحافظ ابن حجر (4)**  
**( وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يقضي بأنَّ مجرّد الإسبال : خِيلاء ، فعن أبي جُرَيْب جابر بن سُليم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( وإياك وإسبال الإزار ، فإنها من المخيلة ، وإنَّ الله عزَّ وجل لا يُحبُّ المخيلة ) (5) .. فظاهره يدلُّ على أنَّ مجرّد الجر ، يستلزم الخِيلاء ، ولو لم يقصد اللابسُ**

<sup>1</sup> ( ) رواه أحمد ح 23450 ، وابن ماجه ح 3572 ب/موضع الإزار أين هو ، والترمذي ح 1783 ب/في مبلغ الإزار ، وصححه الألباني .

<sup>2</sup> ( ) حدُّ الثوب والأزره ص 21 .

<sup>3</sup> ( ) يُنظر : الفتاوى الهندية ج 5/333 للبرهانوري وجماعة من علماء الهند ( حنفية ) ، المنتقى شرح الموطأ ج 7/226 للباحي ، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لابن نجم ج 3/522 ، المجموع شرح المذهب ج 4/338 ، روضة الطالبين ج 1/575 ، المغني ج 2/298 ، كشف القناع عن متن الإقناع ج 1/277 للبهوتي ت 1051هـ ( حنبلي ) ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ، الكبيرة 109 ج 1/351-354 لابن حجر الهيتمي ت 807هـ ( شافعي ) ، طرح التثريب في شرح التثريب ج 8/172 للعراقي ت 806هـ .

<sup>4</sup> ( ) يُنظر : الآداب الشرعية ج 3/492 ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج 1/472 ، حاشية الروض المربع ج 1/516 ، إكمال المعلم بفوائد مسلم ج 6/601 ، عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي ج 7/237 لابن العربي المالكي ، فتح الباري ج 10/275 .

<sup>5</sup> ( ) رواه أبو داود ح 4084 ك/اللباس ، ب/ما جاء في إسبال الإزار ، وغيره ، وصححه النووي في رياض الصالحين ح 796 ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح 3442 ج 2/769 .

ذلك ، فالمسلم ممنوع منه لكونه مظنة الخيلاء ، ولو كان النهي مقصوداً على قاصد الخيلاء غير مطلق ، لما ساغ نهي المسلمين عن منكر الإسبال مطلقاً ، لأن قصد الخيلاء من أعمال القلوب ، **لكن ثبت الإنكار على المسبل إسباله دون الالتفات إلى قصده** ، ولهذا أنكر صلى الله عليه وسلم على المسبل إسباله دون النظر في قصده الخيلاء أم لا .. (1) .

وقال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله تعالى :  
**( ولا يجوز أن يُظنَّ أنَّ المنع من الإسبال مقيد بقصد الخيلاء ، لأن الرسول لم يُقيد ذلك عليه الصلاة والسلام في الحديثين المذكورين أنفاً ، كما أنه لم يقيد ذلك في الحديث الآخر ، وهو قوله لبعض أصحابه ( وإياك والإسبال فإنه من المخيلة ) (2) ، فجعل الإسبال كله من المخيلة ، لأنه في الغالب لا يكون إلا كذلك ، ومن لم يسبل للخيلاء فعمله وسيلة لذلك ، والوسائل لها حكم الغايات ) (3) .**

وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : ( وأما إذا لم يقصد به الخيلاء فعقوبته أن يُعذَّب ما نزل من الكعيبين بالنار ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكِّيهم ، ولهم عذابٌ أليم ، قال : فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرار ، قال أبو ذر : خابوا وخسروا ، من يارسول الله ، قال : **المسبل ، والمنان ، والمُتَّفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الكاذب** ) (4) ، وقال صلى الله عليه وسلم : ( **من جرَّ ثوبه خيلاء لم**

(1) حد الثوب والأزره للشيخ بكر أبو زيد ص 22 بتصريف يسير .

(2) تقدّم تخريجه .

(3) مجموع فتاوى سماحته رحمه الله تعالى ج 6/363 .

(4) رواه مسلم ح 171 ب/بيان غلط تحريم إسبال الإزار ، **والمن بالعطية ، وتنفيق السلعة بالحلف** .

ينظر الله إليه يوم القيامة (1) ، فهذا فيمن جر ثوبه خيلاء ، وأما من لم يقصد الخيلاء : ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار ) (2) ، ولم يُقَيّد ذلك بالخيلاء ، ولا يصح أن يقيد بها بناء على الحديث الذي قبله ، لأنَّ أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أزرة المؤمن إلى نصف الساق ولا حرج - أو قال - لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ، وما كان أسفل من ذلك فهو في النار ، ومن جر بطراً لم ينظر الله إليه يوم القيامة ) (3) .. ولأنَّ العملين مختلفان ، والعقوبتين مختلفتان ، ومتى اختلف الحكم والسبب امتنع حمل المطلق على المقيّد ، لما يلزم على ذلك من التناقض ، وأما من احتجَّ علينا بحديث أبي بكر رضي الله عنه ، فنقول له : ليس لك حجة فيه من وجهين :

### الوجه الأول :

أنَّ أبا بكر رضي الله عنه قال : ( إنَّ أحد شقي ثوبي يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه .. ) (4) فهو رضي الله عنه لم يُرخ ثوبه اختياراً منه ، بل كان ذلك يسترخي ، ومع ذلك فهو يتعاهده ، والذين يُسبلون ويزعمون أنهم لم

(1) رواه البخاري ح 3665 ب/لو كنت متخذاً خليلاً ، ومسلم ح 42 ب/تحريم جرّ الثوب خيلاء ، وغيرهما .

(2) رواه البخاري ح 5450 ك/اللباس ، ب/ما أسفل من الكعبين من الإزار فهو في النار ، من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه

(3) ( أخرجه الإمام أحمد ح 11415 ج 3/44 ، وأبو داود ك/اللباس ، ب/في قدر موضع الإزار ، ح 4093 ج 4/59 ، وابن ماجه : ك/اللباس ، ب/موضع الإزار أين هو ، ح 3573 ج 2/1182 ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح 3449 ج 2/771 .

(4) ( أخرجه البخاري : ح 3465 ك/اللباس ب/ من جر إزاره من غير خيلاء .

يقصدوا الخيلاء يُرخون ثيابهم عن قصد ، فنقول لهم : إن إنزال ثيابكم إلى أسفل من الكعبين بدون قصد الخيلاء عذبتهم على ما نزل فقط بالنار ، وإن جررتهم ثيابكم خيلاء عذبتهم بما هو أعظم من ذلك ، لا يكلمكم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليكم ، ولا يزكيكم ، ولكم عذاب أليم .

### الوجه الثاني :

أَنَّ أبا بكر رضي الله عنه زكَّاه النبي صلى الله عليه وسلم ، وشهد له أنه ليس ممن يصنع خيلاء ، فهل نال أحد من هؤلاء تلك التزكية والشهادة ؟ ولكنَّ الشيطان يفتح لبعض الناس اتباع المتشابه من نصوص الكتاب والسنة ليبرر لهم ما كانوا يعملون ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، نسأل الله لنا الهداية والعافية ، حُرِّر في 29/6/1399 هـ (1) .

### حكم السدل في الصلاة :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( نهى عن السدل في الصلاة ) (2) .  
قال الإمام القاسم بن سلام ت 224 هـ رحمه الله تعالى :  
( والسدلُ : هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضمَّ جانبه بين يديه ، فإن ضمَّه فليس بسدل ) (3)

وقال الشيخ بكر أبو زيد وفقه الله تعالى : ( وبه تعلم : أَنَّ من يلبس ( العباءة ) أي : ( المشلح ) فيرسله من جانبه دون أن يدخل يديه في كُمَّيه ، فيضمه ، أو يضمَّ جانبه ، أَنَّ هذا من السدل المنهي عنه ، وهو مُشاهدٌ

<sup>1</sup> ( ) مجموع فتاوى الشيخ رحمه الله تعالى س 223 ج 208-12/209 .

<sup>2</sup> ( ) رواه الإمام أحمد ح 8532 ج 2/345 ، وأبو داود ح 643 ج 1/174 ب/ ما جاء في السدل في الصلاة ، والترمذي ح 378 ج 2/217

ب/ ما جاء في كراهية السدل في الصلاة ، وغيرهم ، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح 597 ج 1/126 .

<sup>3</sup> ( ) غريب الحديث لابن سلام ج 3/482 .

من عمل **الروافض** ، ولدى **بعض المُترفين** من المسلمين (1) .

**وإذا كان الإسبال بهذه الخطورة ، فإنه في الصلاة أخطر ؟ .**

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ( بينما رجلٌ يُصلي مُسبلاً إزاره ، إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :  **اذهب فتوضأ ، فذهب فتوضأ ، ثمَّ جاء ، ثمَّ قال : اذهب فتوضأ ، فذهب فتوضأ ، ثمَّ جاء ، فقال له رجلٌ : يا رسول الله مالكَ أمرته أن يتوضأ ، فقال صلى الله عليه وسلم : إنه كان يُصلي وهو مسبلاً إزاره ، وإنَّ الله تعالى لا يقبل صلاةً رجل مسبلاً إزاره )** (2) ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (  **من أسبل إزاره في صلاته خيلاء ، فليس من الله جلَّ ذكره في حلٍّ ولا حرامٍ )** (3) .

(1) ( حدُّ الثوب والأزرَّة ص 25-26 .  
 (2) ( رواه الأئمة : أحمد ح 16628 ج 27/183 ، وأبو داود ح 638 ج 1/172 ب/الإسبال في الصلاة ، والبيهقي ت 458 هـ في الكبرى ح 3121 ج 2/241 ب/كراهية إسبال الإزار في الصلاة ، وفي شعب الإيمان ح 9126 ج 5/145 ، ح 9127 ج 5/146 ، والنسائي في الكبرى ح 9703 ج 5/488 ، وقال النووي ت 676 هـ : (  **رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم )** ( المجموع ج 4/392 ، رياض الصالحين ح 801 )  **وأقره ابن علان في دليل الفالحين ج 3/283 ، وقال الذهبي : ( إسنادُه صالح )** ( المهذب ح 2932 ج 2/680 )  **وصححه على شرط مسلم في ( الكبائر ص 392 )** وقال الهيثمي ت 807 هـ : (  **رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح )** ( مجمع الزوائد ج 5/125 )  **وصححه ابن مفلح في الآداب الشرعية ج 3/514 ، وصححه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ت 1206 هـ رحمه الله في مجموع الحديث ج 1/44 ، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المحلى ج 4/102 .**  
 (3) ( رواه أبو داود ح 637 ج 1/172 ب/الإسبال في الصلاة واللفظ له ، والطيالسي في المسند ح 351 ، والبيهقي ح 3123 ج 2/243 ب/كراهية إسبال الإزار في الصلاة ، والبزار ح 1884 ج 5/269 ،

فذهب ابن حزم وآخرون : إلى عدم صحة صلاة المسبل .

قال ابن حزم رحمه الله تعالى : ( مسألة : ولا تُجزئ الصلاة ممن جرَّ ثوبه خيلاء من الرجال ... وعن ابن عباس : ( لا ينظر الله إلى مسبل ) وعن مجاهد : ( كان يُقال : مَنْ مسَّ إزاره كعبه , لم يقبل الله له صلاة ) فهذا مجاهد يحكي ذلك عن قبله , وليسوا إلا الصحابة رضي الله عنهم , لأنه ليس من صغار التابعين , بل من أوساطهم , وعن ذر بن عبد الله المرهبي , وهو من كبار التابعين : ( كان يُقال : مَنْ جرَّ ثيابه لم تُقبل له صلاة ) ولا نعلم لمن ذكرنا مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم , قال علي : ( فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فعله فلم يُصلِّ كما أمر , ومن لم يُصلِّ كما أمر فلا صلاة له .. ) (1) .

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى : ( بطلانها متوجّه , وجرّ الإزار كبيرة ) (2) .

وقال جمهور العلماء : بصحتها (3) .

وجاء في فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله تعالى : رقم 3826 ج 375-7/374 : ( ولا يجوز أن يُصلي مسبل الإزار إلى ما تحت الكعبين , ولا حلق اللحية إماماً بمن يُعفي لحيته ولا يُسبل إزاره , لعدم أهليته لذلك , بسبب إسباله وحلق لحيته , لكن لو صلى بالناس صحت صلاتهم , إذا

والطبراني في الكبير ح 9368 ج 9/274 , وحسنه موقوفاً ابن حجر في الفتح ج 10/256 وقال : ( مثل هذا لا يُقال بالرأي ) , وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح 595 ج 1/126 .

(1) ( المحلي ج 75-4/73 .

(2) ( المهذب ج 681-2/680 .

(3) ( يُنظر : المبسوط ج 1/206 , التاج والإكليل لمختصر خليل ج 1/504 للمؤاقت 897هـ ( مالكي ) , المجموع ج 176-3/178 للنووي , المغني ج 304-2/303 .

كانت قراءته للفاتحة صحيحة سليمة واطمأنَّ في صلاته ,  
**وينبغي الاجتهاد في نصحه** ليكفَّ عن الإسبال وحلق  
 اللحية , عسى أن يهديه الله , **فإن أبا سُعي في منعه  
 من الإمامة , وإبداله بمن يلتزم بالحق ) .**  
 وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : ( وإذا  
 كان الإسبال حراماً **فإنَّ أهل العلم اختلفوا في صلاة  
 المسبل** , فبعض أهل العلم يرى أن صلاته تبطل , **لأن  
 من شرط الساتر** أن يكون مباحاً , ساتراً , طاهراً ,  
 فالمحرَّم لا يحصل الستر به , لأنه ممنوع من لبسه ,  
 والنجس لا يحصل الستر به , لأنه يجبُ اجتناب النجاسة ,  
 والشفاف لا يحصل الستر به كما هو ظاهر , **وقال بعض  
 العلماء : إن صلاة المسبل تصحَّ , ولكنَّ مَعَ إصراره  
 على ذلك يكون فاسقاً** , وإمامته لا تصحُّ عند بعض  
 العلماء , **ولكن إذا وجدته يُصلي فادخل معهم ,  
 والإثم عليه , وأنت صلاتك صحيحة )** <sup>(1)</sup> .

<sup>1</sup> ( ) مجموع فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين س 1002 ج 141/15-142

## المسألة السادسة حكم الصلاة خلف حلق اللحية ، ومقصرها ، وشارب الدخان ؟

قال سماحة الشيخ : محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى  
( لا ريب في تحريم شرب الدخان الخبيث ، وكذا حلق  
اللحية ، ومثل هذا لا يجوز أن يُؤلَّى الإمامة ، لأنه  
فاسق ، والفاسق ليس أهلاً للإمامة ، لكنَّ الصلاة  
خلفه صحيحة مجزئة ، من صلاها إذا ابتليَ به الناس  
على ما فيها من النقص .. )<sup>(1)</sup> .

وأفتى رحمه الله تعالى : بعدم جواز التقصير من اللحية  
( وأنَّ التقصير من العارضين حكمه كحكم الحلق ، قال  
رحمه الله : ( لِمَا ثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْهُ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ( خَالِفُوا الْمَجُوسَ لِأَنَّهُمْ

<sup>1</sup> ( ) مجموع فتاوى سماحته ( ص - ف - 2265 - 1 في 1383/11/13 هـ  
( ج 2/294 .

**يُقَصِّرُونَ لِحَاهُمْ ، وَيُطَوِّلُونَ الشَّوَارِبَ (1) ، وهذا نصٌ في الموضوع (2)**

ونقل ابن عابدين عن العلاءي رحمهما الله تعالى قوله : **« إِنَّ الْأَخْذَ مِنَ اللَّحْيَةِ ، وَهِيَ دُونَ الْقَبِيضَةِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ ، وَمَخْتِئَةُ الرِّجَالِ لَمْ يُبَحِّه أَحَدٌ ، وَأَخَذُ كُلِّهَا فَعَلُ يَهُودِ الْهِنُودِ ، وَمَجُوسِ الْأَعَاجِمِ »** (3)

والذي نُقل عن ابن عمر رضي الله عنهما من تقصيره للحية : **« إِنَّمَا هُوَ فِيمَا زَادَ عَنِ الْقَبِيضَةِ فِي الْحَجِّ »**

(1) رواه مسلم بلفظ : **« جَزَوْا الشَّوَارِبَ ، وَأَرْخَوْا اللَّحْيَ ، خَالَفُوا الْمَجُوسَ »** ح 260 باب : خصال الفطرة ، وروى الإمام أحمد ح 22337 ج 5/264 من رواية أبي أمامة رضي الله عنه : **« .. فقلنا يا رسول الله : إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَقْصُونَ عَثَانِيهِمْ ، وَيُوفِرُونَ سِبَالَهُمْ ، قَالَ : فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَصُوا سِبَالَكُمْ ، وَوَفَرُوا عَثَانِيَكُمْ ، وَخَالَفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ »** ورواه الطبراني في الكبير ح 7924 ج 8/236 ، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ح 1245 ج 3/249 وقال : **« عَثَانِيَكُمْ : جَمْعُ عَثْنٍ وَهِيَ اللَّحْيَةُ ، وَسِبَالَكُمْ : جَمْعُ السَّبِيلَةِ بِالتَّحْرِيكِ وَهِيَ الشَّارِبُ »** .

وقال أبو بكر العراقي ت 806 هـ رحمه الله تعالى : **« حَدِيثُ ( إِنَّ الْيَهُودَ يَعْفُونَ شَوَارِبَهُمْ وَيَقْصُونَ لِحَاهُمْ فَخَالَفُوهُمْ ) ( 1 140 ) أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ ( فَلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَقْصُونَ عَثَانِيَهُمْ ، وَيُوفِرُونَ سِبَالَهُمْ ، فَقَالَ : قَصُوا سِبَالَكُمْ وَوَفَرُوا عَثَانِيَكُمْ ، وَخَالَفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ) قُلْتُ : وَالْمَشْهُورُ أَنَّ هَذَا فَعَلُ الْمَجُوسِ ، فَفِي صَحِيحِ ابْنِ جَبَانَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْمَجُوسِ ( أَنَّهُمْ يُوفِرُونَ سِبَالَهُمْ ، وَيَحْلِقُونَ لِحَاهُمْ فَخَالَفُوهُمْ ) »** المغني عن حمل الأسفار ج 90-1/89 .

وقال ابن حجر : **« قَوْلُهُ : ( خَالَفُوا الْمُشْرِكِينَ ) فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ : ( خَالَفُوا الْمَجُوسَ ) وَهُوَ الْمُرَادُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْمَجُوسِ ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْصُونَ لِحَاهُمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْلِقُهَا ، فَتَحَ الْبَارِي ج 10/349 . »**

(2) مجموع فتاوى سماحته ( ص-ف-1119-88 في 14-5-88 هـ ) ج 56-2/52 .

(3) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ج 1/329 ، وحاشية ابن عابدين ج 2/418 ، ويُنظر : شرح فتح القدير ج 2/348 ، حاشية الطحاوي ج 1/449 .

**والعمرة فقط لا غير ، قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى : < وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه > (1) .**

وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال : < كنا نُعفي السبال ، إلا في حج أو عمرة > (2) ، فضغفه الألباني رحمه الله تعالى .

**ويُقال لمن أنهك لحيته بالقص من الأئمة والمؤذنين ويحتج بفعل ابن عمر رضي الله عنهما : وهل أنت تركتها حتى تزيد عن القبضة ، وفي الحج أو العمرة ، فاتق الله تعالى ، ولا تكن قدوة لغيرك في التجني على سنة النبي صلى الله عليه وسلم .**

وقال اللجنة الدائمة للإفتاء : < **حلق اللحية حرامٌ فلا يجوز الأخذ من طولها ، ولا من عرضها ، ومن حلقها يكون فاسقاً أثماً إذا كان يعلمُ الحكم ، وإذا كان لا يعلم : فإنه يُبين له الحكم ، فإن قبل وأعفاها وإلا فهو فاسق > (3) .**

وقال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله تعالى : < قال العلامة الكبير والحافظ الشهير أبو محمد ابن حزم : **( اتفق العلماء : على أن قص الشارب ، وإعفاء اللحية فرض ) > (4) .**

وقال رحمه الله تعالى : < **حلق اللحية وتقصيرها من جملة الذنوب والمعاصي ، التي تُنقص الإيمان**

<sup>1</sup> ( ) ررواه البخاري ح 5553 ب/تقليم الأظافر .

<sup>2</sup> ( ) رواه أبو داود ح 4201 ب/في أخذ الشارب ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ح 901 .

<sup>3</sup> ( ) السؤال الخامس من الفتوى رقم 5226 في 17/1/1403 هـ مجلة البحوث ج 22/75 .

<sup>4</sup> ( ) مجموع فتاوى سماحته ج 302-3/303 ، ويُنظر : مجموع فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى رقم 285 ج 50-2/52

وُضعفه ، ويُخشى منها حلول غضب الله ونقمته ،<sup>(1)</sup>

وقالت اللجنة الدائمة برئاسة سماحته رحمه الله تعالى : **« والإصرار على حلقها من الكبائر ، فيجبُ نصح حالقها ، والإنكار عليه ، ويتأكد ذلك إذا كان في مركز قيادي ، وعلى هذا إن كان إماماً لمسجد ولم ينتصح ، وَجَبَ عزله إن تيسر ذلك ولم تحدث فتنة ، وإلا وجب الصلاة وراء غيره من أهل الصلاح على من تيسر له ذلك ، زجراً له وإنكاراً عليه إن لم يترتب على ذلك فتنة ، وإن لم يتيسر الصلاة وراء غيره شرعت الصلاة وراءه ، تحقيقاً لمصلحة الجماعة ، وإن خيف وراء غيره حدوث فتنة ، ضلّي وراءه ، درءاً للفتنة ، وارتكاباً لأخف الضررين »**<sup>(2)</sup> .

وكذا قالوا في إمامة شارب الدخان<sup>(3)</sup> .

وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : **« وإذا كان حلق اللحية معصية ، فإنَّ المصّر عليها يكون من الفاسقين ، والفاسق لا تصحُّ صلاته عند كثير من أهل العلم ، ولكن الصواب صحة إمامته ، إلا أنه لا ينبغي أن يكون إماماً راتباً »**<sup>(4)</sup> .

وقال رحمه الله : **« لكن يُقدَّمُ أخفُّ الفاسقين على أشدهما ، فيُقدَّمُ مَنْ يُقَصِّرُ من لحيته على حالقها »**<sup>(5)</sup> .

<sup>(1)</sup> ( ) مجموع فتاوى سماحته رحمه الله تعالى ج 3/303 .

<sup>(2)</sup> ( ) الفتوى رقم 1640 ج 7/370 .

<sup>(3)</sup> ( ) الفتوى رقم 1756 ج 7/373 .

<sup>(4)</sup> ( ) مجموع فتاوى فضيلته س 1002 ج 15/142 ، ويُنظر : المنتقى

من فتاوى الشيخ : صالح بن فوزان الفوزان س 45 .

<sup>(5)</sup> ( ) الشرح الممتع ج 103/4-105 .

وذكر رحمه الله : < أَنَّ الصلَاةَ خَلْفَ شَارِبِ الدَّخَانِ  
أُولَى مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ حَالِقِ اللِّحْيَةِ ، إِذَا تَسَاوَيَا  
فِي الصِّفَاتِ المَرْجُوحَةِ > (6)

الخلاصة :

تَبَيَّنَ لَنَا مِمَّا مَضَى أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الإِمَامِ  
المُّجَاهِرِ بِالمَعْصِيَةِ ، كإِسْبَالِ الثِّيَابِ ، أَوْ حَلْقِ  
أَوْ تَقْصِيرِ اللِّحْيَةِ دُونَ القَبِيضَةِ ، أَوْ شَرْبِ الدَّخَانِ ،  
لَهُ أَرْبَعُ حَالَاتٍ :

الحالة الأولى :

أَلَّا يُوْجَدُ فِي القَرْيَةِ إِلا هَذَا الإِمَامُ الفَاسِقُ ، أَوْ  
كُلُّهُمْ عَلَى شَاكِلَتِهِ :

فَالصَّلَاةُ خَلْفَهُ وَاجِبَةٌ ، وَتَرْكُهَا خَلْفَهُ مِنْ عِلَامَاتِ أَهْلِ  
البِدْعِ ، مَعَ وَجُوبِ السَّعْيِ فِي إِزَالَتِهِ بَعْدَ نَصْحِهِ وَالإِنكَارِ  
عَلَيْهِ .. وَتَقَدَّمَ النُّقْلُ عَنِ شَيْخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى  
قَوْلَهُ : < وَلِهَذَا قَالُوا فِي العُقَايِدِ : إِنَّهُ يُصَلِّي الجُمُعَةَ  
وَالعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا ، وَكَيْدًا إِذَا  
لَمْ يَكُنْ فِي القَرْيَةِ إِلا إِمَامٌ وَاحِدٌ ، فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَهُ  
الجُمَاعَاتِ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي جُمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ  
وَحْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فَاسِقًا ، هَذَا مَذْهَبُ جُمَاهِيرِ  
العُلَمَاءِ : أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا > (2) .

الحالة الثانية :

أَنَّ يُوْجَدُ غَيْرَ الإِمَامِ الفَاسِقِ ، وَيُمْكِنُ أَدَاءَ  
الصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ ، لَكِنْ نَخَشِي الفِتْنَةَ مِنْهُ لِكُونِهِ  
صَاحِبَ شَوْكَةٍ ، كَأَنَّ يَكُونُ أَمِيرًا ظَالِمًا ..  
فَالصَّلَاةُ خَلْفَهُ وَاجِبَةٌ ، وَعَلَى هَذَا تُنَزَّلُ الأَحَادِيثُ  
الصَّحِيحَةُ ، وَالأَثَارُ الكَثِيرَةُ عَنِ السَّلَفِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ  
خَلْفَ أُمَّةِ الجُورِ ، قَالَ الإِمَامُ ابْنُ قِدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى :

( 6 ) ( مجموع فتاوى فضيلته رحمه الله تعالى س 990 ج 131/15-132 .

( 2 ) ( مجموع الفتاوى ج 23/353 .

« وفعلُ الصحابةِ محمولٌ على أنهم خافوا الضررَ بترك الصلاة معهم ، فقد رَوَيْنَا عن عطاء ، وسعيد بن جبير : أنهما كانا في المسجد ، والحجاج يخطبُ فصلياً بالإيماء ، وإنما فعلاً ذلك لخوفهما على أنفسهما إن صلياً على وجه يعلم بهما » (1)

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى : « فإنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يُصلُّون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ، ولا يُعيدون ، كما كان عبدُ الله بنُ عمر يُصلي خلف الحجاج بن يوسف (2) ، وكذلك أنسُ رضي الله عنه كما تقدَّم ، وكذلك عبد الله بنُ مسعود رضي الله عنه وغيره يُصلُّون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، وكان يشرب الخمر ، حتى إنه صلى بهم الصبح مرةً أربعاً ، ثم قال : أزيدكم ، فقال له ابن مسعود : ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة (3) ، وفي الصحيح : ( إنَّ عثمان بنَ عفان رضي الله عنه لما حُصر صلى بالناس شخصاً ، فسأل سائلُ عثمانَ : إنك إمامٌ عامه ، وهذا الذي يُصلي بالناس إمامٌ فتنه ؟! فقال : يا ابن أخي ، إنَّ الصلاة من أحسن ما

(1) المغني ج 2/10 .

(2) رواه البخاري ح 1579 ب/الجمع بين الصلاتين بعرفة ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما .

(3) ذكر هذه القصة غير واحد من أهل العلم ، كابن قدامة في المغني ج 3/20 ، وفي صحيح مسلم من رواية أبي يساسان قال : ( شهدْتُ عثمان بن عفان وأتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ، ثم قال : أزيدكم ، فشهد عليه رجلان .. ) ح 1707 ك/الحدود ، ب/حدِّ الخمر .

**يعملُ الناس , فإذا أحسنوا فأحسن معهم , وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم ) (1) ... (2) .**  
 وقال الشوكاني رحمه الله تعالى : < قد ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعاً فعلياً , ولا يبعد أن يكون قولياً : على الصلاة خلف الجائرين , لأنَّ الأمراء في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس , فكان الناس لا يؤمهم إلا أمراؤهم في كل بلدة فيها أمير , وكانت الدولة إذ ذاك لبي أمية , وحالهم وحال أمرائهم لا يخفى > (3) .  
**الحالة الثالثة :**

**أن يوجد غيره من الأئمة العدول , ولا نخشى من الصلاة خلفهم سطوة الإمام الفاسق .**  
**فهنا اتفق الفقهاء : على كراهة الصلاة خلفه ,**  
 وقال بعضهم بوجوب الإعادة .  
**وما أجمل ما قاله إمام أهل السنة لَمَّا سأله رجلٌ فقال : < رأيتُ رجلاً سكران أصلي خلفه ؟ قال : لا , قال : فأصلي وحدي ؟ قال : أين أنت ؟ في البادية ؟ المساجدُ كثيرة , قال : أنا في حانوتي , قال : تخطأه إلى غيره من المساجد > (4) .**

**الحالة الرابعة :**  
**أن يوجد غيره من الأئمة العدول , ولا نخشى من الصلاة خلفهم سطوة الإمام الفاسق ,**

<sup>1</sup> ( ) رواه البخاري ح 663 باب : إمامة المفتون والمبتدع , وقال الحسن : صلِّ وعليه بدعته .

<sup>2</sup> ( ) شرح العقيدة الطحاوية ص 531-533 , ويُنظر : مجموع فتاوى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله تعالى ج 4/264-266 .

<sup>3</sup> ( ) نيل الأوطار ج 3/200 .

<sup>4</sup> ( ) المغني ج 3/19 .

ويترتب على ترك الصلاة وراءه مصلحة شرعية ,  
كعزله , أو توبته .  
فهنا : تجب الصلاة وراء غيره , ونأثم لعدم  
تغيير المنكر بعقدنا للصلاة وراءه , لأنَّ ما لا يتم  
الواجب إلا به فهو واجب , فالصلاة خلفه سبب  
في إبقاءه في الإمامة , قال شيخ الإسلام ابن تيمية  
رحمه الله تعالى : < إنَّ تقديم الواحد من هؤلاء في  
الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره , فإن كان  
مُظهِراً للفجور والبدع يجبُ الإنكار عليه , ونهيه عن  
ذلك , وأقلُّ مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره  
وبدعته > (1) .

### المسألة السابعة

#### حكم أذان الفاسق ؟ .

لقد اتفق الفقهاء : على أنَّ من الصفات المطلوبة  
في المؤذن : أن يكون عدلاً (2) .  
والعدل كما عرّفه أبو الخطاب الحنبلي : < من لم يأت  
بكبيرة , ولم يُداوم على صغيرة > (3) .

(1) ( مجموع الفتاوى ج 341-23/344 .

(2) ( يُنظر : بدائع الصنائع ج 1/150 , فيض القدير للمناوي ج  
12/6081 , حاشية أحمد الطحطاوي ت 1231 هـ ج 1/196 على  
مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ( حنفي ) , الأم ج 1/84 , المهذب  
للشيرازي ت 476 هـ مع المجموع للنووي ج 3/108 , المغني ج 2/69 ,  
المبدع ج 1/314-315 .

(3) ( التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب ج 3/108 , ويُنظر : بدائع  
الصنائع ج 6/269 للكاساني ت 587 هـ ( حنفي ) , المقدمات  
الممهديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية .. لابن  
رشد الجد ت 520 هـ ج 2/285 , الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي

**واتفقوا على جعل العدالة شرطاً في المؤذن الذي يُعتمد عليه في دخول الأوقات ، أي : الذي يُؤذن ابتداءً ، ويعتمدُ عليه غيره ، فالفاسق لا يُرتَّب مؤذناً ، لأنَّ الأذان مشروع للإعلام ، والفاسق لا يُقبل قوله ، ولا يُوثق به (1) .**

قال الرملي رحمه الله تعالى : < ويظهر القمع بالمنع بنصب الفاسق مؤذناً للبلد ، ولا يجوز تولية الفاسق شيئاً من أمور الدين ، كما نصَّ عليه الشافعيُّ في الأم في مواضع آخر ، وهو واضح > (2) .  
وقال ابن العربي : < ومن ثبت فسقه ، بطل قوله في الأخبار إجماعاً ، لأنَّ الخبر أمانة ، والفسق قرينة يُبطلها > (3) .

**واختلف العلماء في صحة أذان الفاسق المُتابع لغيره من المؤذنين العدول ؟ .**

قال المرداوي رحمه الله تعالى : < أما أذان الفاسق (4) : فأطلق المصنف في الاعتداد به وجهين ، وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والخلاصة ، والمغني (5) ، والكافي (6) ، والبُلغة ، والشرح ، والمحَرَّر (7) ، وابن تميم ، والفائق

ج 17/149 للماوردي ت 450هـ ( شافعي ) ، الكافي ج 6/195 ، المحلي ج 9/393 ، المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان س 221 .  
( 1 ) ( يُنظر : البحر الزخار ج 1/186-199-288 ، المغني ج 2/68-69 ، البحر الرائق ج 1/277 ، رد المحتار ج 1/393-394 ، مواهب الجليل ج 1/436 لأبي عبدالله المغربي ت 954هـ ، المجموع ج 3/108-110 ، مغني المحتاج للشربيني ج 1/138 ، شرح منتهى الإرادات ج 1/133 .

( 2 ) حاشية الرملي ج 1/129 .

( 3 ) ( أحكام القرآن ج 4/1715 ، ويُنظر : نهاية المحتاج ج 1/99 ، والكافي ج 1/23 .

( 4 ) ( أي : المُتابع لغيره من المؤذنين العدول .

( 5 ) ( يُنظر : المغني لابن قدامة ج 1/248 .

( 6 ) ( يُنظر : الكافي ج 1/102 .

( 7 ) ( يُنظر : المحرر في الفقه لابن تيمية ج 1/38 .

**أحدهما : لا يُعتدُّ به** , وهو المذهبُ <sup>(1)</sup> , قال المجد في شرحه : لا يُعتدُّ به في أظهر الوجهين , قال الشيخُ تقيُّ الدين : هذه الروايةُ أقوى , وصحَّحه في المذهب , ومسبوك الذهب , والتلخيص , ومجمع البحرين , وقدمه في الفروع , والحاويين , قال في المُبهِج : يجبُ أن يكون المؤذن تقياً <sup>(2)</sup> , وقال ابن نجيم رحمه الله تعالى : < **وصرَّحوا بكراهة أذان الفاسق من غير تقييدٍ** بكونه عالماً أو غيره > <sup>(3)</sup> , وقال ابن عابدين : < وحاصله : أنه يصحُّ أذان الفاسق وإن لم يحصل به الإعلام , أي : الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت > <sup>(4)</sup> .

وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى عن مؤذن يشرب الدخان : < ونظراً إلى أن المذكور يشرب الدخان , فإنه لا يسوغُ تعيينه مؤذناً , ولعلَّه لا يخفى عليكم الشروط التي يجبُ أن تتوفر في المؤذنين , فنأمل ملاحظة ذلك , وتعميد من يلزم بمراعاة الشروط الواجب توفُّرها شرعاً > <sup>(5)</sup> .

### المسألة الثامنة

**وقوع بعض المؤذنين في اللحن في أذانهم وإقامتهم ؟ .**

مما يُطلق عليه اللحن كما قال أئمة اللغة : < الخطأ في الإعراب > <sup>(6)</sup> , والتغريد والتطريب <sup>(7)</sup> .

<sup>1</sup> ( ) وقال النووي : < كما يُكره أذان الفاسق > روضة الطالبين ج 1/202 .

<sup>2</sup> ( ) الإنصاف ج 102-3/103 , ويُنظر : المغني لابن قدامة ج 1/248 , ج 2/68 .

<sup>3</sup> ( ) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج 1/268 لابن نجيم ت 970 هـ ( حنفي ) , شرح فتح القدير للسيواسي ج 1/247 ..

<sup>4</sup> ( ) حاشية ابن عابدين ج 2/76 .

<sup>5</sup> ( ) مجموع فتاوى سماحته ص-ق-2443-3 في 28-11-84 هـ 426 ج 2/120 .

قال ابن الأثير : < ومنه حديث ابن عمر : ( قال لرجل أنا أبغضك ، قال : لِمَ ؟ قال : **لأنك تبغي في أذانك** ) أراد **التطريب فيه والتمديد** ، من تجاوز الحدَّ ، (1) .  
وقال الفيروز آبادي : < **وَلَحَّنَ فِي قِرَاءَتِهِ** : طَرَّبَ فيها ، واللغةُ ، والخطأُ في القراءة .. ، (2) .  
وقال ابن منظور : < **والتطريب** في الصوت مدُّه وتحسينه ، **وطرَّبَ في قراءته** : مدَّ ورجع ، (3) .  
وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى : < وأما التلحين : فهو **التطويل والتمطيط** ، وهو **مكروه** في الأذان والإقامة ، (4) .  
**واتفق الفقهاء** رحمهم الله تعالى :  
**على تحريم وبطلان الأذان الذي يقع فيه لحنٌ يُحيل المعنى** (5) .

وروى ابن أبي شيبه رحمه الله تعالى : < **أَنَّ مُؤَدَّنًا أَذَّنَ فَطَرَّبَ فِي أَذَانِهِ** ، فقال له عمر بن عبد العزيز : **أَذَّنَ أَذَانًا سَمَحًا وَإِلَّا فَاعْتَرَلْنَا** ، (6) .

(6) ( النهاية في غريب الحديث ج 4/241 ، لسان العرب ج 13/281 ،

مختار الصحاح ص 248 للرازي ، تاج العروس ج 36/104 للزبيدي .

(7) ( يُنظر : الصحاح للجوهري ج 1/259 ج 6/74 ، لسان العرب ج

8/136 ج 12/255-257 ، مختار الصحاح ص 523 .

(1) ( النهاية لابن الأثير ج 1/144 .

(2) ( القاموس المحيط ص 1587 .

(3) ( لسان العرب ج 1/577 .

(4) ( مجموع فتاوى سماحته رحمه الله تعالى ج 10/261 .

(5) ( يُنظر : بدائع الصنائع ج 1/150 ، فتح القدير ج 1/248 ، المدخل ج

2/407 لابن الحاج ، مواهب الجليل ج 1/438 ، الحاوي الكبير ج 2/58 ،

المستوعب ج 2/57 ، شرح منتهى الإرادات ج 1/137-138 ، المجموع

ج 3/118 ، المغني ج 2/90 .

(6) ( رواه ابن أبي شيبه ج 2375 ج 1/207 ، وأصله في البخاري

ب/رفع الصوت بالنداء : ( وقال عمر بن عبد العزيز : **أَذَّنَ أَذَانًا**

**سَمَحًا وَإِلَّا فَاعْتَرَلْنَا** ) .

قال العيني ت 855هـ رحمه الله تعالى : < قوله ( سمحاً ) أي : سهلاً بلا نغمات وتطريب ، قوله ( فاعتزلنا ) أي : فاترك منصب الأذان ، (1)

وذكر ابن الحاج ت 737هـ : أن مما أخرج الإمام الأجرى رحمه الله من بغداد : بدعة التلحين في الأذان (2)

### وذكر بعض الفقهاء أمثلة للحن الذي يُحيل

المعنى ، مثل :

مدُّ همزة ( الله ) لأنه استفهام : قال السيواسي ت 681هـ رحمه الله تعالى : < لو مدَّ ألف ( الله ) لا يصيرُ شارعاً ، وخيفَ عليه الكفر إن كان قاصداً ، (3)

وقال الشيخ محمد بن عثيمين : < فأذانه غير صحيح ، لأنه إذا مدَّ الهمزة فهو يستفهم ، قال الله : ﴿ ..... ﴾ فهذا الأذان لا يصحُّ من أيِّ إنسان ، (4)

\* المدُّ في أول ( أشهد ) فيخرج إلى حيِّز الاستفهام ، والمراد أن يكون خبراً إنشائياً (5)

(1) عمدة القاري ج 5/114 .

(2) ذكره ابن الحاج في المدخل ج 2/231 .

(3) شرح فتح القدير ج 1/297 ، ويُنظر : بلغة السالك لأحمد الصاوي ج 1/204 ، مرقاة المفاتيح ج 2/318 ، مختصر الإنصاف والشرح الكبير ص 116 ، حواشي الشرواني ج 1/473 ، المنهج القويم للهيتمي ص 154 ، البحر الرائق ج 1/332 ، شرح فتح القدير ج 1/297 .

(4) مجموع فتاوى الشيخ رحمه الله تعالى ج 12/166 س 91 .

(5) مواهب الجليل ج 1/438 .

\* **مُدُّ الباءِ من ( أكبر )** <sup>(1)</sup> فيصير جمع كَبَرٍ ، بفتح الباء وهو **الطيبل** <sup>(2)</sup> ، لأنه يجعل فيها ألفاً ، < **أو هو : اسمٌ للحيض ، أو للشيطان** > <sup>(3)</sup> .

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : < **فإن كان اللحنُ يتغيَّرُ به المعنى فإنَّ الأذان لا يصح** ، كما لو قال المؤذن ( الله أكبر ) فهذا لا يصح ، لأنه يُحيل المعنى ، فإنَّ أكبر : جمع كَبَرٍ وهو الطيبل ، وأما إذا كان اللحن لا يتغيَّرُ به المعنى ، فإنَّ الأذان يصحُّ مع الكراهة > <sup>(4)</sup> .

**ومما يدلُّ على خطورة هذا اللحن المُحيل للمعنى** : قول علي بن سلطان القاري ت 1014 هـ رحمه الله تعالى : < ومن ثمَّ تأكَّد على المؤذنين أن يحترزوا من أغلاط يقعون فيها ، فإنَّ بعضها كفرٌ لمن تعمَّده ، كمدِّ همزة أشهد ، فيصير استفهاماً ، ومدِّ باء أكبر ، فيصير جمع كَبَرٍ ، بالفتح ، وهو طَبْلٌ له وجهٌ واحد > <sup>(5)</sup> .

<sup>1</sup> ( ) يُنظر : رد المحتار ج 1/385 ، الذخيرة ج 2/56-57 للقرافي ت 684 هـ ( شافعي ) ، مواهب الجليل ج 1/438 ، إعلام الساجد للزرركشي ص 257-258 ، المستوعب ج 2/570 ، المغني ج 2/90 ، المبدع ج 1/329 ، شرح منتهى الإرادات ج 1/137-138 ، نهاية المحتاج ج 1/459 ، تبين الحقائق ج 1/114 للزيلعي ( حنفي ) ، حاشية الدسوقي ج 1/233 ، مختصر الإنصاف والشرح الكبير لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ص 116 ، إعانة الطالبين للدمياطي ج 1/133 ، أضواء البيان ج 8/127 ، الأذان لأسامة القوسي ص 297-298 .

<sup>2</sup> ( ) يُنظر : لسان العرب ج 12/16 ، النهاية في غريب الحديث ج 4/202 ، تاج العروس ج 14/69 .

<sup>3</sup> ( ) حاشية ابن عابدين ج 1/453 ، ويُنظر : البحر الرائق ج 1/332 لابن نجيم الحنفي ت 970 هـ .

<sup>4</sup> ( ) مجموع فتاوى الشيخ ج 12/188-189 س 106 .

<sup>5</sup> ( ) مرقاة المفاتيح ج 2/317 ، ويُنظر : الذخيرة للقرافي ج 2/57 ، المنهج القويم للهيتمي ص 154 ، حواشي عبد الحميد الشرواني ج 1/473 ، حاشية سليمان الجمل على شرح المنهج ج 1/336 ، بلغة السالك لأحمد الصاوي ج 1/204 .

**وأيضاً : اختلاف الفقهاء في صحة صلاته (6) .**  
 قال منصور البهوتي ت 1051 هـ رحمه الله تعالى : <  
**ولا تنعقد إن مَدَّ همزة الله ، أو مَدَّ همزة أكبر ، لأنه يصير**  
**استفهاماً ، فيختل المعنى ، أو قال : أكبار ، لأنه جمع كبر .**  
 (2) >

\* **الوقف على ( لا إله ) ثم يبتدئ ( إلا الله )** وقد  
**كفر بعض أهل العلم من اعتقد ذلك (3) .**

## المسألة التاسعة حكم إمامة اللّحّان ؟ . المرادُ باللحن في القراءة :

<sup>6</sup> ( ) يُنظر : مواهب الجليل ج 1/515 ، حاشية الطحاوي على مراقي  
 الفلاح ج 1/187 لأحمد الطحاوي ت 1231 هـ ( حنفي ) .  
<sup>2</sup> ( ) شرح منتهى الإرادات ج 1/184 ، ويُنظر : كشاف القناع ج 1/330  
 ، مطالب أولي النهى ج 1/419 .  
<sup>3</sup> ( ) يُنظر : الذخيرة للقرافي ج 2/57 ، مواهب الجليل ج 1/438 .

قال الشيخ الجاوي أبو عبد المعطي رحمه الله تعالى : <  
**وأما اللحنُ في الفاتحة** والمراد به : **تغيُّر شيء من**  
**حركاتها أو سكناتها** , لا خصوص اللحن في اصطلاح  
 النحويين , وهو : تغيير الإعراب والخطأ فيه , **فالمرادُ هنا**  
 ما هو أعمُّ من ذلك > (1) .

**حكم إمامة اللحن في سورة الفاتحة :**  
**ذهب الأئمة :** أبو حنيفة (2) , ومالك (3) , والشافعي (4)  
 , وأحمد (5) رحمهم الله تعالى : **إلى عدم صحة الصلاة**  
**خلف الإمام الذي يلحن في سورة الفاتحة لحنًا**  
**يُحيل المعنى .**

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : < **وإن لحنَ**  
**في أمِّ القرآن لحنًا يُحيل معنى شيء منها لم أرَ**  
**صلاته مجزئة عنه ولا عمَّن خلفه** , **وإن لحنَ في**  
**غيرها كرهته ولم أرَ عليه إعادة** , لأنه لو ترك قراءة  
 غير أمِّ القرآن وأتى بأمِّ القرآن رجوتُ أن تجزئه صلاته ,  
 وإذا أجزأته أجزأت من خلفه إن شاء الله تعالى > (6) .  
 وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى : < **الاتمامُ**  
**بكلِّ إمام بالغ مسلم حر وعبد علي استقامة جائز , إن لم**  
**يكن يلحن في أمِّ القرآن لحنًا يُحيل المعنى** > (7) .

(1) نهاية الزين ص 61 ( شافعي ) .

(2) يُنظر : البحر الرائق ج 1/382 , الفتاوى الهندية ج 1/80 .

(3) يُنظر : التاج والإكليل ج 2/98 , شرح مختصر خليل ج 2/26 , منح  
 الجليل ج 1/361 .

(4) يُنظر : الأم ج 1/110 , المجموع ج 147-4/148 , إغاثة الطالبين  
 ج 1/139 , المقدمة الحضرمية ج 1/63 , المنهج القويم ص 178 .

(5) يُنظر : الإنصاف ج 2/268 , كشاف القناع ج 1/481 .

(6) الأم ج 1/110 .

(7) الكافي في فقه أهل المدينة ج 1/211 .

وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى : **« اللحنُ المُحيلُ للمعنى لم تصحَّ صلواته ما لم يُصلحه ، لأنه أخرجهُ عن كونه قرآناً »** (8) .  
 وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : **« إذا كان يلحنُ لحناً يُحيلُ المعنى فإنه لا يُصلى خلفه ، ولا يجوز أن يبقى إماماً في هذه الحال »** (2) .  
 وقال الإمام الماوردي : **« فاللحنُ الذي يُحيلُ المعنى كضمِّ التاء أو كسرِها من أنعمت ، أو كسرِ كافِ إياك »** (3) .

**وقال بعض الفقهاء بوجوب سجود السهو لمن لحنَ في قراءته لحناً يُحيلُ المعنى :**  
 قال البهوتي رحمه الله تعالى : **« وسجود السهو لِلحنِ يُحيلُ المعنى في الصورة سهواً أو جهلاً واجبٌ ، لأنَّ عمدَهُ يُبطلُ الصلاة ، فوجب السجود لسهوه »** (4) .

**وأما إذا كان اللحنُ لا يُحيلُ المعنى : فإنَّ الصلاة خلفه مكروهة .**  
 قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : **« وإنَّ كان لحنُهُ في أمِّ القرآن وغيرها لا يُحيلُ المعنى أجزاء صلواته ، وأكرهُ أن يكون إماماً بحال »** (5) .  
 وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى : **« إذا لحن في القراءة كرهت إمامته مطلقاً »** (6) .

( 8 ) مجموع فتاوى سماحته رحمه الله تعالى ج 689 ح 2/300-301 .

( 2 ) مجموع فتاوى فضيلته رحمه الله تعالى س 1020 ح 15/76 .

( 3 ) الإنصاف ج 2/270 .

( 4 ) شرح منتهى الإرادات ج 1/233 ، **ويُنظر** : الروض المربع ج 1/212 .

( 5 ) الأم ج 1/110 ، **ويُنظر** : نهاية الزين ص 61 للجاوي أبو عبد المعطي ( شافعي ) .

( 6 ) المجموع ج 4/149 ، **ويُنظر** : الإقناع للشرييني ج 1/167 .

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى : **« يُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَّانِ ، لِأَنَّهُ نَقَصٌ يَذْهَبُ بِبَعْضِ الثَّوَابِ »** (1)

وقال أيضاً : **« تُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَّانِ الَّذِي لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى ، نَصًّا عَلَيْهِ أَحْمَدٌ .. »** (2)  
قال الماوردي رحمه الله تعالى : **« وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ »** (3)

بل قال بعض الفقهاء كالجمل في حاشيته على شرح المنهج (4) ، والرملي في حاشيته على نهاية المحتاج (5) : **« وَمَنْ تَمَّ جُعِلَ الْمَغْيِرُ لِلْمَعْنَى فِي الصَّلَاةِ مُبْطَلًا لَهَا ، سِوَاءِ أَكَانَ اللَّحْنُ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرَهَا »** انتهى .  
**وَهَلْ يُرَدُّ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا لَحَّنَ فِي قِرَاءَتِهِ أَمْ لَا ؟**

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى : **« إِذَا غَلَطَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ بِإِسْقَاطِ آيَةٍ أَوْ لَحَّنَ فِيهَا ، شُرِعَ لِمَنْ خَلْفَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ وَجَبَ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ »** (6)

وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : **« إِذَا أَخْطَأَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى وَجْهِ يُخَلُّ بِالْمَعْنَى فَالْوَاجِبُ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ ، سِوَاءِ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ »**

(1) ( الكافي ج 1/188 ، و يُنظَرُ : الإنصاف ج 2/272 .

(2) ( المغني ج 2/15 ، و يُنظَرُ : المبدع ج 2/77 ، النكت والفوائد السننية ج 1/74-75 كلاهما لابن مفلح ، زاد المستقنع ص 52 ، الروض المربع ج 1/253 ، أخصر المختصرات ص 122 لابن بلبان ت 1083 هـ ، كشف المخدرات ج 1/172 للبعلي ت 1192 هـ .

(3) ( الإنصاف ج 2/272 .

(4) ( حاشية الجمل على شرح المنهج ج 2/82 ( شافعي ) .

(5) ( ج 2/318 ، وقال ابن مفلح : **« وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ لِحَّانٍ ، وَنَقَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ : لَا يُصَلِّيْ خَلْفَهُ »** ، كتاب ألفروع ج 3/19 .

(6) ( مجموع فتاوى سماحته رحمه الله تعالى ج 12/57 .

غيرها , وإذا كان لا يُخلُّ بالمعنى فإن الأفضل أن يُردَّ عليه , ولا يجب ، (1) .

## المسألة العاشرة حكم أخذ الرزق (2) - الراتب - على الإمامة والأذان ؟

هنا حالتان :  
الأولى : أن يكون الرزق من بيت المال (3) .

- (1) مجموع فتاوى فضيلته رحمه الله تعالى س 1037 .  
(2) الرزق لغة : ( بالفتح : هو العطاء , أو العطاء الجاري , يُقال : كم رزقك في الشهر ؟ : كم راتبك .. ) لسان العرب ج 10/115 , المصباح المنير ص 225 .  
واصطلاحاً : ( ما يرتبه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين ) فتح الباري ج 13/160 .  
والرزق هنا يُطلق على ما يكون من بيت المال أو من غيره , فيكون تعريف الرزق بمعناه العام : ما يأخذه المسلم إعانة له على أعمال القرب التي يتعدى نفعها للمسلمين ( يُنظر : أخذ المال على أعمال القرب ج 55-1/51 للشيخ عادل شاهين ) .  
(3) بيت المال يُعرف في صدر الإسلام بأنه : ( كل مال ثبتت عليه اليد في بلاد المسلمين , ولم يتعين مالكة , بل هو لهم جميعاً ) الأحكام السلطانية للماوردي ص 213 , ولأبي يعلى ص 235 .  
ويُعرف في هذا العصر بأنه : ( الجهة التي تختص بكل ما يرد إلى الدولة , أو يخرج منها مما يستحقه المسلمون من مال ) الوظائف الاقتصادية للدرويش ج 1/336 , المدخل الفقهي للزرقاء ج 3/258 .  
وموارد بيت المال هي : الفيء ( يُنظر : الأم للشافعي ج 4/154 ) , وسهم الرسول صلى الله عليه وسلم من الغنيمة ( يُنظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص 214 ) , وخمس الخارج من الأرض من المعادن ( يُنظر : الخراج لأبي يوسف ص 57 ) , والهبات والتبرعات والوصايا التي تقدّم لبيت المال للجهاد .. ( يُنظر : الموسوعة الفقهية الكويتية ج 8/247 ) , وتركات المسلمين التي لا وارث لها .. ( يُنظر : حاشية ابن عابدين ج 5/488 ) , والأموال الضائعة التي لم يُعرف أصحابها .. ( يُنظر : بدائع الصنائع ج 2/68 ) , وزكاة الأموال الظاهرة (

**فهنا اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على أنه يجوز أخذ الرزق من بيت المال على الإمامة والأذان والإقامة ونحوها مما يتعدى نفعه إلى غير فاعله ، إلا أن الشافعية والحنابلة قيّدوا ذلك بعدم وجود المتبرّع (1)**

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : **« وأحبُّ أن يكون المؤذنون متطوعين ، وليس للإمام أن يرزقهم ولا واحداً منهم وهو يجد من يُؤذّن له متطوعاً ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله ، ولا أحسب أحداً يبلد كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤذناً أميناً لازماً يُؤذّن متطوعاً ، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذناً ، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من الفيء لأنّ لکله مالکاً موصوفاً ، قال الشافعي : ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيء ، ويحلّ للمؤذّن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ، ولا يحلّ له أخذه من غيره بأنّه رزق » (2)**

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى : **« ولا يجوز أخذ الأجرة عليه لما روى عثمان بن أبي العاص أنه قال : ( إنّ آخر ما عهد إليّ النبي صلى الله عليه وسلم : أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على الأذان أجراً ) قال الترمذي : هذا حديث حسن (3) ، ولأنه قرينة لفاعله أشبه الإمام ،**

**يُنظر :** البحر الرائق لابن نجيم ج 5/128 ، وهذه الأموال متنوعة المصادر والمصارف ( يُنظر : أخذ المال على القرب ج 1/105 ) .  
<sup>1</sup> ( يُنظر : المبسوط ج 1/140 ، بدائع الصنائع للكاساني ج 1/152 ، المدونة ج 1/183 ، شرح الزرقاني على خليل ج 2/2 ، الخرشي على مختصر خليل ج 1/236 ، الأم ج 1/84 ، المهذب مع المجموع ج 132-3/126 ، المغني ج 2/70 ، الممتع شرح المقنع لابن المنجي ج 1/320 ، الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص 132 .  
<sup>2</sup> ( الأم ج 1/84 ، ويُنظر : المجموع ج 3/126 ، والحاوي للماوردي ج 2/77 .  
<sup>3</sup> ( سيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى .

**وإن لم يوجد من يتطوّع به رزق الإمام من بيت المال** من يقوم به ، لأن الحاجة داعية إليه ، **فجاز أخذ الرزق عليه كالجهد ، وإن وجد متطوّع به لم يرزق ، لأنّ المال للمصلحة فلا يُعطى في غير مصلحة** ،<sup>(1)</sup> .

### الحالة الثانية

**أن يكون الراتب أو الأجرة أو المسكن من المصلين ، أو الجمعيات الخيرية ونحوهم .**

فهنا رَجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(2)</sup> رحمه الله تعالى : **عدم جواز أخذ الأجرة إلا في حالة الضرورة**<sup>(3)</sup> ، **والحاجة**<sup>(4)</sup> **من غير شرط** ، وهذا هو **أوسط الأقوال** في هذه المسألة<sup>(5)</sup> .

<sup>1</sup> ( ) الكافي ج 1/106 ، **وَيُنظر** : الإنصاف ج 1/409 ، والممتع للتوخي ج 1/320 .

<sup>2</sup> ( ) مجموع الفتاوى ج 30/207 .

<sup>3</sup> ( ) **الضرورة لغة** : ( اسم من الاضطرار : الاحتياج الشديد ، والضيق والشدة ) لسان العرب ج 4/482 .

**واصطلاحاً** : ( هي بلوغ الإنسان حداً إذا لم يتناول الممنوع هلك أو قارب ) الأشباه والنظائر للسيوطي ص 176 ، المنثور في القواعد للزرکشي ج 2/319 .

<sup>4</sup> ( ) **الحاجة لغة** : ( الافتقار ) لسان العرب ج 2/342 ، **واصطلاحاً** : ( ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب ) الموافقات للشاطبي ج 2/9 .

<sup>5</sup> ( ) **يُنظر** : أحكام الأذان والنداء والإقامة للشيخ سامي الحازمي ص 296 ، وأخذ المال على أعمال القُرب للشيخ عادل شاهين ج 1/183-220 .

وهو قول متأخري الحنفية <sup>(1)</sup> ، قال ابن عابدين : < وقد اتفقت كلمتهم جميعاً في الشروح والفتاوى على التعليل بالضرورة > <sup>(2)</sup> .

وهو قولٌ في مذهب الإمام أحمد <sup>(3)</sup> رحمهم الله تعالى .

**لحديث** عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال : < قلتُ يا رسول الله : اجعلني إمامَ قومي ، قال صلى الله عليه وسلم : أنتَ إمامهم ، واقتد بأضعفهم ، واتخذ مؤذناً لا يأخذُ على أذانه أجراً > <sup>(4)</sup> .  
**فدلَّ الحديثُ على عدم جواز أخذ الأجرة على الأذان ، وكذا الإمامة <sup>(5)</sup> إلا في حال الضرورة والحاجة ،**

<sup>1</sup> ( ) يُنظر مثلاً : البحر الرائق لابن نجيم ج 1/268 ، الدر المختار ج 6/756 ، المبسوط ج 1/140 ، بدائع الصنائع ج 1/152 .

<sup>2</sup> ( ) حاشية ابن عابدين ج 1/263 ج 34-5-35 .

<sup>3</sup> ( ) يُنظر مثلاً : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج 30/202 ، المبدع ج 1/313 ، الفروع ج 4/435 ، شرح منتهى الإرادات ج 1/132 ، الإنصاف ج 1/381 و 409 ، كشف القناع ج 1/234 .

<sup>4</sup> ( ) أخرجه الإمام أحمد ج 16378 ، وأبو داود ك/الصلاة ، ب/أخذ الأجر على التأذين ج 531 ج 1/260 ، والترمذي وقال : ( حديث حسن صحيح ) ب/ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على أذانه أجراً ج 209 ج 1/250 ، والنسائي ك/الأذان ، ب/اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً ج 671 ج 2/351 ، وابن ماجه ك/الأذان ، ب/السنة في الأذان ج 714 ج 1/236 ، وابن خزيمة ك/الصلاة ، ب/الزجر عن أخذ الأجر على الأذان ج 1/221 ، والبيهقي في الكبرى ب/التطوع بالأذان ج 1865 ج 1/429 ، والطبراني في الكبير ج 8365 ج 9/52 ، وابن أبي شيبة ج 2369 ب/من كره للمؤذن أن يأخذ على أذانه أجراً ، والحاكم ك/الصلاة ج 1/446 وقال : ( هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ) ووافقه الذهبي ، وقال الشيخ أحمد شاکر في شرحه على سنن الترمذي : ( والحديث صحيح بكل حال ) ج 1/410 ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ج 497 ج 1/107 .

<sup>5</sup> ( ) الذخيرة للقرافي ج 2/66-76 ، والمحلى لابن حزم ج 8/191 ، أحكام الإمامة والائتمام في الصلاة لعبد المحسن المنيف ص 74 .

لقلّة من يقوم به حسبة لله تعالى ، ولأنّه ، بمراعاته للأوقات والاشتغال به **يقلّ** اكتسابه عما يكفيه لنفسه وعياله ، **فيأخذ** الأجرة لئلا يمنعه الاكتساب عن إقامة هذه الوظيفة الشريفة ، **ولولا** ذلك لم يأخذ أجراً ، **فله الثواب** المذكور ، **بل يكون جمع بين عبادتين** وهما الأذان والسعي على العيال ، وإنما الأعمال بالنيات ، (1) .

#### تنبيه :

### حول مُبالغة بعض الأئمة في استعمال مكبرات الصوت الخارجية وجهاز الصدى :

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : < فقد **فشأ في الآونة الأخيرة استعمال كثير من الأئمة لمكبر الصوت** الذي فوق المنارة لتسمع منه الصلاة تكبيرها وقراءتها في الصلوات الخمس ، **وهذا أمر لا تدعو الحاجة إليه** ، فإنَّ الإمام إنما يُصلي بأهل المسجد لا بمن كان خارجه ، **وهو مع ذلك يُوقع في أمور منها** : أن بعض الناس قد يتهاون في المبادرة إلى حضور المسجد ، لأنه يسمع الصلاة ركعة ركعة ، وجزءاً جزءاً ، فيتباطأ اعتماداً على أنَّ الإمام في أول الصلاة ، فيمضي به الوقت حتى ربما تفوته الصلاة ، **ومنها** : أن المقبل إلى المسجد وهو يسمع قراءة الإمام قريبة الانتهاء تجده يُسرِع إسراعاً يُوقعه في النهي رغبة في إدراك الركوع ، **ومنها** : أن في ذلك تشويشاً وأذية لمن يسمعه من المصلين في البيوت والمساجد كما اشتكى من ذلك بعض الناس ، حتى

(1) ( مجموع الفتاوى ج 24/316 ج 30/207 ، الاختيار لتعليل المختار للموصلي ج 2/60 ، حاشية ابن عابدين ج 1/263 و 392 ج 5/442 ، حاشية الطحطاوي على الدر المختار ج 4/30 .

أخبرني أحدهم أن بعض المصلين في مسجد آمن بتأمين  
 إمام مسجد آخر سمع صوته ، وكبّر آخر بتكبيره ، وعلمتُ  
 أنّ رجلاً تشوّش عليه التشهد لسماعة قراءة إمام مسجد  
 آخر ، ولا يخفى ما رواه الإمام مالك في الموطأ 1/167  
 شرح الزرقاني في باب : **العمل في القراءة** ، عن  
 البياضي فروة بن عمرو رضي الله عنه : أنّ رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون ، وقد  
 علّت أصواتهم بالقراءة ، فقال : ( **إنّ المصلي يُناجي**  
**ربه فليُنظر بما يناجيه به ، ولا يجهر بضعكم على**  
**بعض بالقرآن** ) (1) ، وروى أبو داود 2/38 تحت عنوان :  
 ( **رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل** ) عن أبي  
 سعيد الخدري رضي الله عنه قال : ( اعتكف رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون  
 بالقراءة فكشف الستر وقال : **ألا إنّ كلكم مناج ربه**  
**فلا يؤذون بعضكم بعضاً ، ولا يرفع بعضكم على**  
**بعض في القراءة ، أو قال في الصلاة** ) (2) ، قال  
 ابن عبد البر : ( حديث البياضي وأبي سعيد ثابتان صحيحان  
 ) (3) ، وفي مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لابن  
 قاسم 23/64 : ( **ليس لأحد أن يجهر بالقراءة بحيث**  
**يؤذي غيره كالمصلين** ) ، وفي جواب له 1/350 من  
 الفتاوى الكبرى ط قديمة : ( **ومن فعل ما يُشوّش به**

1 ( ) رواه مالك ح 177 ج 1/80 ب/ **العمل في القراءة** ، والنسائي  
 في الكبرى 8091 ج 5/32 ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 : **لا يجهر بعضكم على بعض في القرآن** ، وعبد الرزاق في  
 المصنف ح 4217 ج 2/498 ، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح  
 1951 .

2 ( ) رواه أبو داود ح 1332 ج 2/38 ب/ **في رفع الصوت بالقراءة**  
**في صلاة الليل** ، والبيهقي في الكبرى ح 4479 ج 3/11 ب/ **من لم**  
**يرفع صوته بالقراءة شديداً إذا كان يتأذى به من حوله** ، وعبد  
 الرزاق في المصنف ح 4216 ج 2/498 ، وصححه الألباني في صحيح  
 سنن أبي داود ح 1183 ج 1/247 .

3 ( ) التمهيد لابن عبد البر ج 23/319 .

**على أهل المسجد ، أو فعل ما يُفضي إلى ذلك مُنَع منه )** أهـ ، وما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى موافقٌ لما دلَّ عليه الحديثان المذكوران ، **ويزداد المنع قوةً** حين يكون التشويش أعظم إذا فُتحت نوافذ المساجد ، أو كان الناس يُصلون في الرحبات ، وفي إغلاقها درء لما يحصل من التشويش والأذية ، **ولا مانع** أن يُستثنى من ذلك المسجدان المكي والنبوي ، وكذلك الجوامع في صلاة الجمعة ، لأنه ربما يكون بعض المصلين خارج المسجد فيحتاجون إلى سماع صوت الإمام ، **بشرط** : أن لا تكون الجوامع متقاربة يُشوّش بعضها على بعض ، فإن كانت كذلك فإنه توضع سماعات على جدار المسجد تُسمع منها الخطبة والصلاة ، وتُلغى حينئذ سماعات المنارة لتحصل الفائدة بدون أذية للآخرين ، (1) .

**حكم استعمال جهاز ( الصدى ) في المساجد :**  
قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى : < إذا كان لا يحصلُ من جهاز ترديد الصدى إلا تحسين الصوت داخل المسجد فلا بأس به ، أما إذا كان يحصلُ منه ترديد الحروف فحرام ، لأنه يلزم منه زيادة حرف أو حرفين في التلاوة ، فيُغيّر كلام الله تعالى عما أنزل عليه ، قال في كتاب الإقناع : ( **وكره** أحمد

( 1 ) ( مجموع فتاوى فضيلته رحمه الله تعالى س 447 ج 47-48 ) .

قراءة الألقان , وقال : **وهي بدعة** , فإن حصل معها تغيير نظم القرآن وجعل الحركات حروفاً حُرْم (1) , (2) .  
**ومما يجدر بنا التنبيه عليه** : ما يُشاهد من بعض الأئمة - هداهم الله تعالى - من مُبالغتهم في القرب من جهاز ( اللاقط ) المكرفون , فإذا أراد أن يُكَبِّرَ قَرَّبَ فمه إليه , وكذلك إذا أراد أن يقرأ , وإذا أراد أن يركع رجع قليلاً , وإذا أراد أن يرفع من الركوع تقدّم قليلاً , وهكذا في صلاته , من كثرة الحركة , وسوء الخشوع أمام ربِّ العالمين , نسأل الله السلامة والعافية .

**المسألة الحادية عشرة**  
**لا يجوز إطلاق لفظ الفسق على الغير إلا بدليل**  
**وبعد توفر الشروط , وانتفاء الموانع ؟ (3)**  
 عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : **« لا يرمي رجل رجلاً رجلاً بالفسوق , ولا**

<sup>1</sup> ( ) يُنظر : الفروع ج 6/494 , المبدع ج 10/230 , شرح منتهى الإرادات ج 1/255 , كشاف القناع ج 1/433 , مطالب أولي النهى ج 1/598 , آداب المشي إلى الصلاة ص 21 .

<sup>2</sup> ( ) مجموع فتاوى فضيلته رحمه الله تعالى ج 1021 ج 15/77 .

<sup>3</sup> ( ) يُنظر : إحكام الفصول في أحكام الأصول ص 718 للباقي ت 474 هـ .

**يرميه بالكفر , إلا ارتدَّت عليه , إن لم يكن صاحبه كذلك** <sup>(1)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : > وهذا يقتضي أنَّ من قال لآخر : **أنت فاسق** , أو قال له : أنت كافر , فإن كان ليس كما قال , كان هو المستحق للوصف المذكور , وأنه إذا كان كما قال , لم يرجع عليه بشيء , لكونه صدق فيما قال , ولكن لا يلزم من كونه لا يصير بذلك فاسقاً ولا كافراً , أن لا يكون أثماً في صورة قوله له : أنت فاسق , بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد نصحه أو نصح غيره

**بيان حاله جاز** , وإن قصد تعبيره وشهرته بذلك , ومحض أذاه لم يجز , لأنه مأمور بالستر عليه وتعليمه وعظته بالحسنى , فمهما أمكنه ذلك بالرفق لا يجوز له أن يفعل بالعرف , لأنه قد يكون سبباً لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل , كما في طبع كثير من الناس من الأنفة , ولا سيَّما إن كان الأمر دون المأمور في المنزلة <sup>(2)</sup> .

**وقرَّر** شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هذه القاعدة في مواضع من فتاواه , منها قوله : > فإنَّ نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة , ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك , لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين , إلا إذا وجدت الشروط , وانتفت الموانع , لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع , هذا في عذاب الآخرة , فإنَّ المستحقَّ للوعيد من عذاب الله ولعنته وغضبه في الدار الآخرة خالد في النار , أو غير خالد , وأسماء هذا الضرب من الكفر والفسق , يدخل في هذه القاعدة , سواء كان بسبب بدعة اعتقادية , أو عبادية , أو بسبب فجور في الدنيا , وهو الفسق بالأعمال <sup>(3)</sup> .

<sup>1</sup> ( ) رواه البخاري ح 5698 ب/ ما يُنهى من السباب واللعن , ولمسلم نحوه , ك/ الإيمان ح 61 .

<sup>2</sup> ( ) فتح الباري ج 10/466 .

<sup>3</sup> ( ) مجموع الفتاوى ج 10/372 .

وقوله رحمه الله تعالى : < لكنَّ تكفير الواحد المعينَّ منهم , والحكم بتخليده في النار , موقوفٌ على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه , فإننا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد , والتكفير والتفسيق , **ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام** , حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا مُعارض له > (1) .

وقوله رحمه الله تعالى : < هذا مع أنني دائماً , ومن جالسني يعلم ذلك مني , **أنني من أعظم الناس نهياً عن أن يُنسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية , إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية** , التي من خالفها كان كافراً تارة , وفاسقاً أخرى , وعاصياً أخرى .. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل , **ولم يشهد أحدٌ منهم على أحد** , لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية > (2) .

وأختم رسالتي هذه **بهذا التعميم المبارك** من سماحة مفتي الديار السعودية محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى , حيث قال :

< بناء على ما هو مشاهدٌ من **مجاهرة بعض الموظفين بحلق لحاهم** , وهو شيءٌ يُؤسف له , ولاسيما موظفي هذه المصلحة الدينية , التي ينبغي أن يكون موظفوها قدوة حسنة لغيرهم , في التمسك بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم , **لذا فإننا نُعلن لعموم موظفي هذه الرئاسة : بأن من حلق لحيته فسيجري فصله** , ومن كان **حالقاً لها الآن** , **فله مهلة عشرين يوماً** , فإن أعفى لحيته فذلك هو الواجب عليه , طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم , ومخالفة لأعداء الله ورسوله , بقوله صلى الله عليه وسلم : **( خالفوا**

(1) ( مجموع الفتاوى ج 501-28/500 .

(2) ( الفتاوى ج 3/229 .



- \* **الفسقُ : هو ارتكابُ الكبائرِ قصداً , أو الإصرارُ على الصغائرِ بغيرِ تأويل .**  
 \* **معرفةُ حدِّ الكبائرِ والصغائرِ .**  
 \* **الإصرارُ على الصغائرِ يُصيِّرُها كبائر , إذ لا صغيرة مع الإصرار , ولا كبيرة مع التوبة والاستغفار .**
- \* **ذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى في رواية : إلى عدم صحة الصلاة خلف الفاسق في غير الجمعة والعيدين , وهو المذهب عند الحنابلة .**  
 \* **اختلف العلماء في صحة صلاة المسبل , فالجمهور على صحة صلاته , ورأى البعض بطلانها .**
- \* **لم يتنازع الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى : على أنه لا ينبغي تولية الفاسق للإمامة .**  
 \* **صدّرت فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء : بوجوب الصلاة خلف غير حالق اللحية على من تيسّر له ذلك .**
- \* **أفتى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى : بأنَّ حالق اللحية , والمجاهر بشرب الدخان , فاسقٌ لا يصلح للإمامة .**  
 \* **قال شيخ الإسلام ابن تيمية : فإذا أمكن لإنسان ألا يُقدّم مُظهراً للمنكر في الإمامة وجب ذلك .**  
 \* **أفتى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم : بحرمة ترتيب الفاسق إماماً ابتداءً , ووجوب عزله ولا كرامة .**  
 \* **أوجب مفتيا البلاد السعودية : السعي في إزالة الإمام المسبل , إن لم تحصل فتنة .**  
 \* **اتفق الفقهاء على أنّ الفاسق لا يُرتَّب مؤذناً , ولا يعتمد عليه غيره في دخول أوقات الصلوات ابتداءً .**

- \* اختلف الفقهاء في صحة أذان الفاسق  
 المُتابع لغيره من المؤذنين العدول .  
 \* اتفق الفقهاء على تحريم وبطلان الأذان  
 الذي يقع فيه لحنٌ يُحيل المعنى .  
 \* ذكر بعض الفقهاء أنَّ من اللحن الذي يُحيل  
 المعنى : مدُّ الباء من ( أكبر ) فيبطل بذلك الأذان  
 , ولا تنعقد به الصلاة .  
 \* ذهب الأئمة : أبو حنيفة , ومالك , والشافعي ,  
 وأحمد رحمهم الله تعالى : إلى عدم صحة الصلاة خلف  
 الإمام الذي يلحن في سورة الفاتحة لحناً يحيل  
 المعنى , وذهب بعضهم إلى كراهة الصلاة خلف  
 الإمام اللحن الذي لا يحيل المعنى .  
 \* ذهب شيخ الإسلام إلى عدم جواز أخذ الراتب  
 على الإمامة والأذان إذا كان من المصلين ونحوهم  
 إلا عند الحاجة والضرورة .  
 \* الفسق : اصطلاح شرعيٌّ لا يجوز إطلاقه  
 على الغير إلا بدليل , وبعد توفر الشروط ,  
 وانتفاء الموانع .

أهم المقترحات

## أقترح على القائمين على وزارات الشؤون الإسلامية والمساجد والأوقاف في البلاد الإسلامية بالتعميم على كافة الجهات التابعة لهم :

- 1- **عدم جواز تعيين المُسبل لثوبه والحالق للحيته ، والمُقصر لها ، وغيرهم ممن يُجَاهر ببعض المعاصي للإمامة والأذان ، إلا لمثلهم إذا عُدِم الأكمل والأعدل .**
- 2- **مُناصحة من تلبَّس بهذه المعاصي من الأئمة والمؤذنين ، فمن تاب ورجع فهو المطلوب ، ومن أصرَّ فيتم عزله .**
- 3- **إنشاء لجنة مختصة مكوَّنة من أهل العلم في كل مدينة ومحافظة ، لمُتابعة الأئمة والمؤذنين ، وإرشادهم لاتباع السنة في كيفية الإمامة والخطابة والأذان ، وتنبههم على الأخطاء المُخلة والمُنقصَة للإمامة والخطابة والأذان ، والرفع عمَّن وقع منهم في بعض علامات الفسق .**  
**وأقترح أيضاً :**
- تشكيل لجنة مكوَّنة من بعض أساتذة القراءات وغيرهم من أهل العلم لاختبار لجان قبول ومراقبة الأئمة والمؤذنين إن وُجدت .
- 4- **اجتماع الخطباء والأئمة والمؤذنين مع كبار علماء بلدهم سنوياً ، وخاصة قبل المواسم الفاضلة ، كموسم شهر رمضان ، أو موسم الحج ، والاستفادة من إرشاداتهم وتوجيهاتهم .**
- 5- **إيجاد دورات علمية يتمُّ من خلالها قبول الخطباء والأئمة والمؤذنين ، وخاصة في المَدن الكبرى .**
- 6- **تنبيه الأئمة على أهمية التعلُّم وطلب العلم ، وخاصة فيما يتعلق بصلاتهم وإمامتهم ، قال الإمام الآجري رحمه**

الله تعالى : < **يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ عِلْمَ الطَّهَارَةِ ، وَعِلْمَ الصَّلَاةِ ، وَإِلَّا فَقَدْ تَعَرَّضَ لِعَظِيمٍ** ،<sup>(1)</sup>

7- إلزام الأئمة بالقاء الدروس العَلَمية والوعظية في مساجدهم ، وأقل الأحوال : القراءة اليومية من الكتب المفيدة لعموم المصلين ، كفتاوى الأئمة العلماء ، وكتب التوحيد ، والتنويع في ذلك بعد الصلوات ، ولو مرة واحدة كل يوم ، وعدم الاستمرار علي إلقاء الدرس بعد صلاة واحدة كصلاة العصر مثلاً ، وكان ذلك سنة ، بل يُنوع الإمام بعد المغرب ، وأحياناً بعد العشاء أو قبلها ، وهكذا كما أفتى بذلك الشيخ الألباني رحمه الله تعالى ، وفقَّ الله تعالى الجميع لما يُحب ويرضى ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وسلم .

**كتبه**

عبدالرحمن بن سعد الشثري<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> ( ) كتاب الفروع لابن مفلح ج 3/5 .

<sup>2</sup> ( ) أمل منك أخي الكريم : موافاتي باقتراحاتك وملاحظاتك على 0555775888 والمؤمن مرآة أخيه ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه .

## الفهرس

تقديم فضيلة الشيخ/ عبدالرحمن بن حماد العمر , وفضيلة  
الشيخ/ عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي حفظهما الله تعالى

3

المقدّمة .

6

المسألة الأولى : وجوب تقديم الأكل للإمامة والأذان ؟

8

المسألة الثانية : تعريف المعصية ؟

10

تعريف الفسق ؟ .

10

تعريف المجاهرة بالذنوب ؟ .

13

المسألة الثالثة : حدُّ الكبائر والصغائر ؟ .

15

المسألة الرابعة : حكم الصلاة خلف الفاسق , أي من جهة

الأعمال ؟ .

18

المسألة الخامسة : حكم الصلاة خلف الإمام المُسبل ؟ .

26

حكم السدل في الصلاة ؟ .

29

المسألة السادسة : حكم الصلاة خلف حالق اللحية ,

ومقصرها , وشارب الدخان ؟ 33

حالات الصلاة خلف الإمام المُجاهر بالمعصية ؟ .

36